جامعـــة الشهيد حمـــه لخضر- الـــــوادي -
كـليـة الحقـــوق والعلـوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية

دور جمهورية جنوب أفريقيا في تفعيل الإتحاد الأفريقي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص نظم سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب :
مناوي الزوبير

إشراف الدكتور:
بقاص خالد

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.لويشي هشام	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي -	رئيسا
د.بقاص خالد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي -	مشرفا ومقررا
أ.نصيب عتيقة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي -	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿85﴾

﴿سورة الإسراء﴾

إهـــــداء

إلى ارواح أعضاء الجيش التحرير الوطني الذين فتحوا الجبهة

الجنوبية و بها أعطوا معنى للوحدة الوطنية و لبعد الأفريقي لجزائر

إلى روح الوالد الكريم الذي لم يبلغ بعطائه لنا في حياته و بقي

ذكرى و قدوة لي في مماته

، كما أهدي هذا العمل إلى رائد الدراسات الأفريقية في الجزائر

الدكتور بسعة عبد الحميد الذي أشرف قبل ثلاثين سنة على

ملتقى أفريقيا في جامعة الجزائر و إلى الوالدة الكريمة و عائلتي

كملة شكر

اشكر الله عز وجل الذي أعاني على إنهاء دراستي و إستكمالها بإتمام

هذه المذكرة

و كل الشكر لأستاذي الدكتور بقاص خالد الذي أشرف على إعداد

هذا البحث بكل توجيهاته و نصائحه

وكل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا علي بجزء من

وقتهم لدراسة عملي هذا المتواضع و مناقشته .

كما أشكر كل من مد لي يد المساعدة و أعاني خاصة زملائي في العمل

دون أن أنسى أسرتي التي تقدم لي دائما كل الدعم المعنوي

خطة البحث

المقدمة

الإطار المنهجي والمفهومي و النظري

الفصل الأول : الإطار التاريخي و السياسي و الإقتصادي للدراسة

المبحث الأول الخصائص الجيوسياسية و التاريخية و الإقتصادية للدولة

المطلب الأول الخصائص الجيوسياسية و التاريخية للدولة جنوب أفريقيا

المطلب الثاني : الخصائص الإقتصادية

المبحث الثاني :واقع التنظيم الأفريقي

المطلب الأول منظمة الوحدة الأفريقية

المطلب الثاني الإتحاد الأفريقي

الفصل الثاني جمهورية جنوب أفريقيا بين واقع الأزمات الأفريقية و مبادرات التسوية

المبحث الأول رؤية جمهورية جنوب أفريقيا لأبرز المشكلات الأفريقية ومكانته في لإتحاد

المطلب الأول رؤية السياسة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا

المطلب الثاني : مكانة جمهورية جنوب أفريقيا في أجهوة و مؤسسات الإتحاد الأفريقي

المبحث الثاني :مجلس السلم و الأمن الأفريقيو دوره في أهم لأزمات الأفريقية

المطلب الأول: مجلس السلم و الأمن الأفريقي

المطلب الثاني: دور جنوب أفريقيا في أزمة بوروندي

المطلب الثالث: جنوب أفريقيا و أزمة دار فور

الفصل الثالث : معوقات و تحديات دور جنوب أفريقيا

المبحث الأول: التغييرات في جمهورية أفريقيا

المطلب الأول: التحولات السياسية و الأجتماعية

المطلب الثاني التطورات الأقتصادية

المبحث الثاني: تحديات الفضاء الإفريقي و الدولي

المطلب الأول: التغيرات في الإتحاد الأفريقي

المطلب الثاني فضاء دول البريكس ودوره في تفعيل الإتحاد الإفريقي

خلاصة و إستنتاجات

مقدمة :

لقد أفضى تطور التاريخ الإنساني إلى ظهور أنظمة إجتماعية لتنظيم العلاقات بين الأفراد من نظام الأسرة إلى أن ظهرت السلطة كأداة لتنظيم العلاقات بين الجماعات و حتى الشعوب فجاءت الإمبراطوريات والدولة بما أفرزته من حروب كونية مدمرة ، بدءا بالحرب العالمية الأولى التي برزت على إثرها عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية . فقد كانت الحاجة ملحة بعد كل حرب كونية إلى إعادة بناء نظام أمن جماعي في صورة دولية . ولقد أدت تلك المنظمات دورا مهما في إنهاء الظاهرة الإستعمارية ما جعل دولا جديدة تلج هذه المنظمات إضافة إلى الدول التي ليس لها خلفية إستعمارية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، وفي خضم هذه الظروف التاريخية ظهرت عديد المنظمات الدولية الإقليمية التي شجعت الأمم المتحدة من خلال المادة 52 من ميثاقها على ظهورها وأفردت لها دورا في دعم الأمن الجماعي من خلال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومع ظهور دول إفريقية جديدة نتيجة حركة التحرير الوطني وعملية تصفية الإستعمار حيث ظهر تنظيم أفريقي يمثل إطارا هيكليا و مؤسساتيا يجمع الأفارقة متمثلا في منظمة الوحدة الأفريقية ، والتي لعبت دورا إيجابيا في التنسيق بين الأفارقة لتصفية الإستعمار وتفادي النزاعات بينها خاصة النزاعات الحدودية وبحث وتطوير العلاقات الأفريقية البينية حيث إستمرت طلية 38 سنة كإطار وحيد يجمع الأفارقة الذين إتفقوا على تطوير هذا الهيكل سنة 2001 .

وقد تبنت الدراسة خطة قسمت إلى ثلاث فصول أولها تحدث عن الإطار التاريخي والسياسي والإقتصادي في مبحثين الأول خاص بالخصائص الجيوسياسية والتطور التاريخي و القدرات الإقتصادية لدولة جنوب أفريقيا أما المبحث الثاني تناول تطور التنظيم الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي)،أما الفصل الثاني فركز على رؤية جمهورية جنوب أفريقيا للمشكلات القارة الأفريقية و مكانة جمهورية جنوب أفريقيا في أجهزة الإتحاد الأفريقي حيث ركزت الدراسة على مسألة الصراعات كأهم مشكلة تواجه القارة و آليات تسوية النزاعات وهي مجلس السلم والأمن والأزمات التي تدخل فيها هذا المجلس وذلك لتحديد مستوى فاعلية

عمله، وفي الفصل الثالث فسوف تتطرق الدراسة إلى المعوقات والتحديات داخل جمهورية جنوب أفريقيا وأخرى خاصة بالإتحاد الأفريقي.

الإطار المنهجي
والمفهومي و النظري

الإطار المنهجي و المفهومي و النظري :

أولا الإطار المنهجي :

المشكلة البحثية :

تعتبر القارة الإفريقية من القارات المهمة ،حيث تتوسط العالم وبالتالي فإن لها علاقات بكل الدول تأثرا وتأثيرا . وشعورا من نخبها السياسية بأهمية العمل الجماعي فقد تبنوا تأسيس تنظيم قاري أسوة بالدول الغربية ولكن هذا التنظيم شهد عدة تطورات متأثرا بالأوضاع العالمية ومنها تأسيس منظمة الإتحاد الأفريقي والتي جاءت إستجابة لعدة متغيرات على الساحة الإقليمية والدولية وحتى في الداخل الإفريقي من حيث واقع الدول الإفريقية ذاتها وتطور أدوراها ، لذا ستسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واحدة من الدول الأفريقية التي تحتل مكانة ضمن الدول الصاعدة في أفريقيا وهي جمهورية جنوب أفريقيا ، من حيث بحث دورها في تفعيل أداء منظمة الإتحاد الإفريقي في شتى مجالات التعاون الخاصة بالقارة الأفريقية ، فأفريقيا تعاني العديد من المشكلات كالمجاعة والفقر . لذا فإن المشكلة الرئيسية للدراسة هي :

ما أبرز أدوار دولة جنوب أفريقيا في منظمة الإتحاد الأفريقي ؟

أما الأسئلة الفرعية فهي كالأتي :

كيف تؤثر جغرافية الدولة ومواردها على تفعيل دورها الإقليمي؟

كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي على دور دولة ما ؟

مجالات الدراسة :

المجال الزمني :

تهتم هذه الدراسة بالبحث في عمل الإتحاد الإفريقي منذ إنطلاقه سنة 2001 إلى غاية 2017 مع العودة إلى الماضي لبحث فترة منظمة الوحدة الأفريقية وأبرز مميزاتها.

المجال الموضوعي :

تعالج الدراسة دور دولة جنوب أفريقيا في منظمة الإتحاد الأفريقي خاصة بعد خروجها من مرحلة الحكم العنصري .

المجال المكاني :

هو دولة جنوب أفريقيا وبحث دورها المنتهج تجاه منظمة الإتحاد الإفريقي التي تحوي غالبية الدول الأفريقية .

الفروض العلمية :

- جغرافية الدولة ومواردها الإقتصادية تؤهلانها للعب أدوار تكاملية فاعلة .
- كلما كان النظام السياسي مستقرا إزدادت فاعلية دوره في محيطه .
- كلما كان التنظيم الإقليمي يضم دولا محورية إزدادت قدرته على مواجهة المشكلات .

الأهمية العلمية و العملية :

أ- الأهمية العلمية :

تأتي أهمية الدراسة من المكانة التي تحتلها المنظمات الإقليمية في التكفل بالمشكلات والنزاعات الخاصة ضمنها، فالمنظمات الدولية العالمية غير قادرة على تغطية جميع المشاكل عبر كل العالم ، لذلك شجعت على قيام منظمات إقليمية تضطلع بهذه المسائل ، وهو ما تنفذه منظمة الإتحاد الأفريقي في البيئة الإقليمية الأفريقية التي تعاني العديد من الأزمات والمشاكل .

ب-الأهمية العملية :

وتتمثل في فهم الدور الذي تلعبه دولة جنوب أفريقيا كدولة محورية في القارة الأفريقية حيث تعتبر من القوى الأربعة الأساسية في القارة إضافة إلى كل من: نيجريا ، مصر ، الجزائر، وتسعى الدراسة إلى الوقوف على أبرز أدوار جنوب أفريقيا في منظمة الإتحاد الأفريقي وتفعيل أجهزتها وأدوراها .

المناهج المستخدمة :

تستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة وهو منهج يدرس الحالة المدروسة بشكل مستفيض حيث يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بالحالة ويتناولها بالوصف الكامل والتحليل ويشترط هذا المنهج من الباحث عدة قواعد :

- دقة في جمع المعلومات والبيانات عن موضوع الدراسة لوقت طويل ومتصل .
- صياغة بناء نظري كمقدمة للقيام بالبحث وظيفته توجيه الدارس نحو الأبعاد المركزية للبحث وتوثيق المعطيات بصفة علمية.
- الإهتمام بدراسة الحالة الواحدة .
- النظر إلى الوحدة على أنها كل مترابط بمعنى نظام ، مما يعني وجود أجزاء مترابطة بناء على مبادئ ومنطق يحكمها سير الوحدة النظرية الكلية .
- إبراز الأحداث المفصلية والأكثر تأثيرا في الوحدة والنشاط .
- ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين الوحدة والنتيجة المباشرة وغير مباشرة

أما الخطوات التي تم إتباعها في هذا المنهج فتتمثل في :

- إختبار الحالة المدروسة التي تمثل المشكلة مما يتطلب التركيز على نموذج أوعينة عشوائية من المشكلة كما تكون العينة كافية لتمثيل المشكلة المدروسة [1].

وفي هذا الإطار فإن إختيار الحالة تم بناء على أهمية الإتحاد الأفريقي كمنظمة قارية مهمتها تحقيق التعاون والإندماج وترقية القارة الأفريقية ودولة جنوب أفريقيا كدولة محورية تسعى إلى لعب دور في تطوير وتفعيل عمل المنظمة ثم تمت تجميع كل المعطيات الخاصة بالمتغيرين المستقل الذي هو جنوب أفريقية

1–بومدين طاشمة و عبد النور ناجي ، **أصول منهجية البحث في علم السياسة** (الجزائر:جسور للنشر و التوزيع، ط1 ،2014) ص ص175،179

والمتغير التابع الذي هو الإتحاد الأفريقي وذلك من خلال :

- وصف الإطار الجغرافي :الموقع ،المناخ والموارد الطبيعية .
- التطور التاريخي سواء السياسي أو الاجتماعي لدولة جنوب أفريقيا وكيف أدى التحول الديمقراطي إلى دعم النظام و تقويته .
- إبراز الأحداث المفصلية في تاريخ دولة جنوب أفريقيا و الإتحاد الأفريقي .
- التعرف على الإتحاد الأفريقي و مقارنته منظمة الوحدة الأفريقية .
- كما سيتم الربط بين المعطيات الجغرافية و التاريخية و السلوك السياسي لدولة جنوب أفريقيا .

الإقتراب المستخدم :

قصد تفسير الأحداث و الظواهر ستعتمد الدراسة على إقتراب الدور الذي تم إستعماله في علم الإجتماع الغربي و تم نقله إلى مجال العلاقات الدولية من طرف كال هولستي وإستند هذا الإقتراب على تعريفات صناع القرار أنواع عامة القرارات والالتزامات والسلوكيات التي تصدر عن دولهم و الوظائف التي ينبغي على أي دولة تأديتها بإستمرار في النظام الدولي أو النظام الفرعي الإقليمي ،ويبني الإقتراب تصوره على ثلاث متغيرات وهي مصادر الدور بمعنى الخصائص الوطنية للدولة و مقوماتها كمتغير مستقل ، إضافة إلى تصور الدور الذي يمتثل في التصورات و الإدراكات كمتغير وسيط أما أداء الدور فهو مخرجات السياسة الخارجية من قرارات و سلوكيات كمتغير تابع [1] ، ولقد إستفادت الدراسة من هذا الإقتراب في الفصل الأول خاصة و الفصل الثاني .

1- بقاص خالد ،"**العلاقات التركية الأفريقية الجديدة**" ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2018/2017) ، ص ص07-09.

أدوات جمع البيانات :

إعتمدت الدراسة في مجملها على بيانات ثانوية من كتب ،دوريات ، رسائل جامعية وخاصة إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ثانيا الإطار المفاهيم للدراسة :

تعريف المفاهيم الرئيسية :

أ-المنظمات الدولية الإقليمية :

تعتبر المنظمات الدولية الإقليمية عبارة عن كيانات مؤسسة بمبادرة من مجموعة من الدول قصد تحقيق أهداف محددة و مبادئ تقوم عليها هذه الكيانات ، وقصد تجسيد هذه العملية تقوم الدول بإبرام معاهدة تحدد أهداف تنظيمية والمبادئ التي يستند عليها والأجهزة التي تقوم بتحقيق الأهداف ، وتمنح المعاهدة الشخصية المعنوية والذمة المالية للتنظيم وبهذه الصفة فإن التنظيم يمتاز بطابع الديمومة وهي الخاصية التي تميز المنظمة عن المؤتمر وتتعدد أنواع المنظمات من سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية... [1] .

ب-**جمهورية جوب أفريقيا**

هي دولة تقع في أقصى جنوب القارة الأفريقية ذات طابع جمهوري فيدرالي مساحتها 1.222.000 كلم^2 وهي ضعف مساحة فرنسا وتستند جمهورية جنوب أفريقيا على ميراث تاريخي يمتد لعدة قرون ، كما تزخر بموارد عديدة . حيث يبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات سنة 2015 نحو 47.5 مليون نسمة وتسكنها أعراق متعددة منهم السود الذين يشكلون الأغلبية بنسبة 76% ثم السكان الذين قدموا في هجرات متتالية منذ القرن 15 إلى القرن 18 بنسبة 13%، كما إستوطن الهنود جنوب أفريقيا الذين وصلت نسبتهم إلى نحو 2.5 % ونتيجة علاقات المصاهرة ظهر السكان الملونون الذين يبلغون 8.5% [2] .

1سرور طالبي الملا ،**القانون الدولي العام**،(لبنان: مركز جيل البحث العلمي،ط1 ،2015) ،ص09

2-guillaume Merveilleux du vignaux ,"Afrique du sud : d'une puissance africaine émergent ", www.diploweb.com/Geopolitique-de-l-Afrique-du-Sud.html stratégie, 07avril2009 pp25.35

وسوف تفصل الدراسة في الجوانب المتعلقة بالمعطيات الجيوإستراتجية وكذا المعطيات المتعلقة بالموارد والحياة الإقتصادية كالزراعة المعادن ، وكذا التطور التاريخي.

ج-الإتحاد الإفريقي :

هو منظمة قارية تعد وريثة منظمة الوحدة الأفريقية تأسست بمبادرة قدمها الرئيس الليبي معمر القذافي سنة 1999 خلال قمة الجزائر حيث دعا إلى عقد قمة إستثنائية تستضيفها ليبيا لمناقشة هذه المبادرة والتي عرفت بقمة سرت ، وتم عقد أول قمة للإتحاد الأفريقي سنة 2002 خلال قمة ديربن بجنوب أفريقيا وهي وريثة المنظمة الوحدة الأفريقية، وجاءت إستجابة للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية (إنهيار القطب الشرقي ، الديون،النزاعات) .

2-الأدبيات السابقة :

أ-الأدبيات العربية :

بالنسبة لموضوع الدراسة فإن الأدبيات العربية تكاد تقتصر على الدوريات فالكتب قليلة.

1-دراسة عادل عبد الرزاق بعنوان "أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية و الإتحاد الأفريقي رؤوية مستقبلية" والمنشورة سنة 2007 ، وهو كتاب إستخدم الإقتراب القانون،كما إستند على المنهج التاريخي في جمعه لمعطيات خاصة بتطور فكرة الجامعة الأفريقية وكل الأحداث التي مرت بها مراحل تأسيس التنظيم الأفريقي ، أما المنهج المقارن فقد إستخدمه الباحث في المقارنة بين منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأفريقي ،كما أفرد فصلا للمقارنة بين الإتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي مبرزا نقاط قوة الإتحاد الأوروبي وأشار إلى طبيعة الإختلاف بين التجربتين الأفريقية والأوروبية ، ويوجد بالكتاب فصل كامل عن مبادرة الشراكة الأفريقية، وتسعى الدراسة إلى إبراز المشكلات المزمنة للقارة و ليس فقط إستعراض القواعد القانونية التي جاءت في المواثيق المؤسسة لتنظيم الأفريقي

2-كتاب حلمي شعراوي بعنوان "أفريقيا من قرن إلى قرن " صادر سنة 2010 حيث يحتوي على مجموعة من المقالات التي تغطي أحداثا متنوعة في القارة الأفريقية منذ بداية القرن الواحد والعشرين وتغطي القارة من المغرب الأقصى إلى جنوب أفريقيا وهي عبارة عن مقالات ودراسات ألقيت في ندوات ويستعمل الكاتب المنهج التاريخي و التحليلي السوسيولوجي السياسي لمشكلات القارة حيث لا توجد إشكالية واحدة للكتاب.

3-دراسة لابراهيم نصر بعنوان "دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية "والمنشورة سنة 2011 وهي مجموعة دراسات تتصف بطابع أكثر علمية حيث نشرت مادة الكتاب في مجلات علمية

وتراوحت بين الأزمات الأفريقية ودور الأمم المتحدة في أفريقيا دور مجلس السلم والأمن ، التابع للإتحاد الأفريقي قد إستفدت الدراسة من هذا الكتاب في ما يتعلق مجلس السلم والأمن ، الإتحاد الأفريقي ، الأزمات الأفريقية والسياسية الخارجية لجنوب أفريقيا .

4-دراسة لمجدي جلال صالح بعنوان "دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في أفريقيا" المنشورة سنة 2015 وهذا الكتاب درس الموضوع من خلال إقتراب قانوني وتقارير صادرة عن الإتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم ، كما قدم حالات للصراعات التي ساهم المجلس في حلها من جهة ، وفشل فيها من جهة أخرى .

و هذه الأدبيات التي إستعرضناها لا تضع دولة جنوب أفريقيا كدولة محورية تؤثر على التنظيم الأفريقي وهو ما تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إليه .

ب-**الأدبيات الأجنبية :**

1-دراسة لـ:Gorge.lory بعنوان "L'afrique du sud" والمنشورة سنة 2010 هذا الكتاب موجود على الشبكة ويمكن تصفحه فقط ويركز على جنوب أفريقيا بعد مغادرة مانديلا الرئاسة حيث يقدم تحليلا ينطلق من المعطيات التاريخية ثم يحلل الأوجه السياسية ، الإقتصادية لجنوب أفريقيا وأدوارها وأوضاعها الداخلية في عهد تاموميبكي،كما تحدث عن المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الدولة .

2-دليل الإتحاد الأفريقي هو صادر عن الإتحاد الأفريقي بعنوان: guide dé l'union africaine 2018 هذا الدليل ومعد بإشتراك بين المفوضية الأفريقية ووزارة الخارجية والتجارة الخارجية بنيوزيلاندة ويغطي هذا الكتاب التوثيقي كل مؤسسات وأجهزة الإتحاد الأفريقي والمؤتمرات والإجتماعات الخاصة بكل مؤسسة وجهاز وتم الأستفادة من هذه الوثيقة في إحصاء وحصر كل ما يتعلق بأنشطة الإتحاد وخاصة تتبع دور دولة جنوب أفريقيا سواء الدور الدبلوماسي ، استضافة المؤتمرات والتمويل المالي للإتحاد.

3-دراسة لـ: sen jucdo un cent foncher المنشورة في مجلة politique africaine بعنوان "surl'afrique du sud post apartheid et le devenir de la «nation arc en

«cielالعدد 103 لسنة 2006 /03 حيث تعرضت إلى التناقضات التي ميزت جهمورية جنوب أفريقية حيث نظر إليها بعض المحللين كتجربة فريدة من نوعها في مجال تحول الديمقراطي في أفريقيا بينما رأى فيها الدارسون أنها عبارة عن تحالفات بين الرأسمالية السابقة و الرجوانية الجديدة حيث أن النظام الجديد إعتمد على اللبيرالية الأقتصادية مما خلف تناقضات إقتصادية و إجتماعية كالبطالة ، سيطرة رجال المال على مفاصل الدولة تم الأستفادة من هذه الدراسة في تحليل التناقضات التي عرفتها جنوب أفريقيا في فترة التي أعقبت رحيل نلسون مانديلا .

4-دراسة لـ: sylavin gugot frideric girant،المنشورة بمجلة annals histoire science social , بعنوان la nature ,les territoires et la politique en afrique du sud, العدد 4/ 2005وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل السياسة التي تبنتها جنوب أفريقيا عبر تاريخها في مجال تعامل مع الأقاليم (الأراضي الفلاحية ، القوانين العقارية ، تسير المدن ....) وقد تمت الإستفادة من هذه الدراسة في تتبع التطور التاريخي لدولة جنوب أفريقيا.

5–دراسة لـ:aullaum Merveilleux vignaux , المنشورة عبر موقع www.diploweb.com/Geopolitique-de-l-Afrique-du-Sud بعنوان "Afrique du sud :un force émergent" بتاريخ 07أفريل2009

تميزت هذه الدراسة بتبنها لمقاربة جيوبوليتكية ،حيث ركزت على تحليل المعطيات الجغرافية والموارد الطبيعية والمكونات السياسية التي جعلت من جمهورية جنوب أفريقيا قوة صاعدة على المستوى الأفريقي والعالمي ويتم الربط بين قوة دولة وسياستها الخارجية التي أكتسحت بها دول الجوار و العالم و كذا العوائق التي من دور جمهورية جنوب أفريقيا الإقليمي، القاري و الدولي تم الإستفادة من هذه الدراسة في تحديد التطورات التاريخية لدولة جنوب أفريقيا منذ الكشوفات الجغرافية التاريخية لدولة جنوب أفريقيا و إلى غاية التحول الديمقراطي و كيفية التعامل مع الأرض والصيد، الرعي ، حرب التحرير .. من وجهة نظر السياسة (العلاقة السلطوية) .

الإطار النظري :

ستعتمد هذه الدراسة على نظريات التكامل الدولي بإعتبار أن المتغير الخاضع للدراسة منظمة قارية تهدف إلى تحقيق التعاون والإندماج بين دولها (بناء التكامل)، إن هذه النظريات تتمثل في النظرية الوظيفية التي تعتبر من أول النظريات التي بحثت، في مسألة المنظمات من وجهة نظر العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وتفترض هذه المدرسة أن المصالح والتعاون هما الأداتان التي تبنى بهما العلاقات بين الدول ويتم بها إحلال السلام. ورواد هذه النظرية هم دافيد ميتراني وأتزيوني وأرنست هاس ،حيث ركز الأول على التفاعلات التي تحدث بين الوحدات قصد التكامل بينها عن طريق إتخاذ الإجراءات ذات الطابع الإقتصادي أو الفني لترتبط هذه الوحدات فيما بينها بشبكة من العلاقات ويخلق بالتالي سلطة فنية أو تقنية وحين تتوسع هذه التنظيمات تسحب من السلطة السياسية صلاحيات جديدة ، أما أتزيوني فقد ركز على المتغير السياسي ودوره في تحقيق التكامل حيث أولى أهمية لفكرة إتخاذ القرار في الوحدات المترتبطة بالتكامل والمقصود به تبني الديمقراطية كآلية لعمل والربط بين ما يسمى بالسياسة الدنيا و السياسة العليا [1] .

و في هذه الدراسة سيتم الإعتماد على نظرية الوظيفية الجديدة التي تبنها أرنست هاس في دراسته للإتحاد الأوروبي وبالتالي ستساعد في تفسير عمل الإتحاد الأفريقي وكذا العوائق التي تقف دون تحقيقه للأهداف المسطرة ، خاصة مسألة الأجهزة التي أنشأها الإتحاد الأفريقي حيث أن المفوضية تكون شبكة من المصالح المترابطة تحتاجها أغلبية الدول الأفريقية

1-جميس دورتي و روبرت بالستغراف ،"**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** " ، تر وليد عبد الحي (الجزائر: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،ط 2 ،2000)،ص ص 269. 304.

الفصل الأول

الإطار التاريخي و السياسي

والإقتصادي للدراسة

تمهيد :

تعتبر الدراسة التاريخية من أهم الطرق والأساليب التي يعتمد عليها الباحثون في إستقراء الواقع من مختلف جوانبه ، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة ستركز في هذا الفصل على دراسة الحالة من خلال إستعراض المراحل التي مرت بها جمهورية جنوب أفريقيا عبر تاريخها ، كما ستستعرض الدراسة الجوانب الخاصة بتطور ذلك وتتطرق إلى البعد الإقتصادي من خلال التعرف على الامكانيات الإقتصادية كموارد الطبيعية من المعادن ، الزراعة ... إن دولة جنوب أفريقيا بإعتبارها المتغير المستقل في الدراسة المؤثر على المتغير التابع «الإتحاد الإفريقي» و ليست الدراسة التاريخية في هذا المقام عبارة عن سرد الأحداث الماضية وإنما التركيز على العلاقة بين الإطار الجغرافي من موقع وموارد ومناخ من حيث تأثيرها على الأحداث التي تشكل الحياة السياسية للدولة وتوجه سلوكها .

المبحث الأول: الخصائص الجيوسياسية و التاريخية و الإقتصادية لدولة

المطلب الأول : الخصائص الجيوسياسية و التاريخية جنوب أفريقيا

إن الخصائص الجيوسياسية والتاريخية تعتبر من أهم المسائل التي تشكل كيان الدولة و تطبع سلوكها الخارجي و سندرسها في مطلبين :

أولا : معطيات جغرافيا

تقع دولة جنوب أفريقيا في أقصى جنوب القارة الأفريقية و تحيط بها مجموعة من الدول حيث تحدها ناميبيا من الشمال الغربي ، من الشمال زيمباوبي ووبتسونا وموزمبيق من الشمال الشرقي إضافة إلى المحيط الأطلسي غربا، أما المحيط الهندي فيحدها شرقا وجنوبا فهذه الواجهات البحرية المحيطية وفرت وضعا متميزا في مجال الإتصالات الدولية البحرية .

كما تمتاز جنوب أفريقيا بتنوع مناخها الذي يتراوح بين المناخ الإستوائي المتميز بالرطوبة والحرارة ومناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يوفر إضافة أخرى لهذه الدولة ، كما نجد المناخ شبه الإستوائي والصحراوي، كما تمتاز جنوب أفريقيا بتنوع التضاريس فالساحل مثلا طوله 2.898 كلم منها 2.798 كلم ساحل المحيط الأطلسي .

هذا الوضع الجغرافي أدى إلى جذب عدد كبير من السكان يتراوح بين السود السكان الأصليين والبيض كمستوطنين والهنود والمولدين [1] الذين نتجوا عن التزاوج بين السكان الأصليين والوافدين .

إن الإطار الجغرافي المتمثل في الموقع والمناخ والخصائص السكانية يعتبر من الثوابت التي تحدد علاقة الدولة بمحيطها و بالتالي يحدد الخصائص الجيواستراتيجية للدولة.

1- محمد رياض وكوثر عبد الرسول ،**أفريقيا دراسة لمقومات القارة**،(مصر : مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة ،2012) ص. ص475-498

1-الخريطة السياسية لجنوب أفريقيا

لقد إرتبطت الميزات الجيوإستراتجية لجنوب أفريقيا بتطور الحياة الدولية عبر مرحلتين :

1- **أثناء الحرب الباردة :** في هذه المرحلة شكلت دولة جنوب أفريقيا جزءا من المنظومة

الأمنية و الإستراتيجية للغرب والحلف الأطلسي ،حيث لعب دورا مهما في الدفاع عن المصالح الغربية في أفريقيا والمحيط الهادي والجنوب الأطلسي مما جعلها محطة هامة في مواجهة الحضور السوفياتي في أفريقيا ، ولقد كانت جنوب أفريقيا جزءا من الهيكل الأمني الإستراتيجي للغرب وحلف الأطلسي .

وفي هذه المرحلة كانت جنوب أفريقيا تتبنى نظام الفصل العنصري كما تبنت الرأسمالية كنهج اقتصادي مما جعلها حليفة للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة إحتواء جنوب أفريقيا على الموارد الطبيعية والخامات فإنها كانت ممرا ضروريا للدول الغربية للوصول إلى هذه الموارد ، كما كانت سوقا لتصريف المنتوجات الغربية وكذلك مجال إستثمار لشركات الغربية خاصة في مجال التعدين .

وقد إشتد في هذه الفترة الصراع بين الإتحاد السوفياتي والدول الغربية عن طريق دعم الإتحاد السوفياتي لحركات التحرر في منطقة جنوب أفريقيا(أنغولا ، زيمباوبي،موزمبيق) مما شكل خطرا على دولة جنوب أفريقيا نفسها وهو ما أدى بالدول الغربية لدعمها في مواجهة الكفاح المسلح ضد العنصرية في روديسيا وجعل الدول الغربية تشدد الحصار على دولة جنوب أفريقيا ، كما لعبت دولة جنوب أفريقيا دورا إستراتيجيا في حماية منابع النفط في الخليج العربي وأفريقيا وقاعدة للسيطرة والمراقبة لخطوط التجارة العالمية ونقل الطاقة[1] ، إضافة لذلك فقد وجهت دولة جنوب أفريقيا الحركات المسلحة ضد الإستعمار ونظام الفصل العنصري ولهذا فإن الدول الغربية عارضت الحصار غير الملزم الذي تبنته الأمم المتحدة بحجة أن هذه الإجراءات من شأنها تعقيد الوضع وعدم تسوية مشكلة النظام العنصري ، لهذا فانه يجب تبني مقاربة تدريجية لجعل النظام العنصري يتبنى أسلوب الحوار لحل هذا المشكل، لذا فإن تغيير النظام يجب أن يتم بصفة تدريجية ، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية جنوب أفريقيا لحيازة قدرات نووية بسبب القيمة الإستراتجية لها في الأمن القومي الأمريكي بإعتبارها جزءا من منظمومة مواجهة الاتحاد السوفياتي وكذلك لأسباب إقتصادية تتعلق بوجود الموارد الطبيعية التي تستثمرها الشركات الأمريكية [2] .

1-.كاظم هاشم نعمة ، **"أفريقيا في السياسية الدولية "**،(طرابلس : دار الكتب الوطنية ط1،2005) ص 121
2-. المرجع نفسه ، ص 122.

2-مرحلة مابعد الحرب الباردة : بعد تفكيك الإتحاد السوفياتي أصبحت السياسة الدولية بيد الغرب ، كما أن الدول الأفريقية مثل موزمبيق، أنغولا و زيمباوي والتي يسمى بدول الطوق حصلت على إستقلالها ، مما جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تغير من نظرتها إلى منطقة أفريقيا، فلم يعد هناك خطر سوفياتي على منابع النفط . وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بصورة كبيرة على القارة الأفريقية ، حيث تقوم إستيراد 14% من نفط القارة الأفريقية ويتوقع أن تكون القارة مصدرا لأكثر من 20% من النفط أفاق 2020 ، كما أن إقليم أفريقيا الجنوبية هو إقليم ثري بالمعادن الأساسية [1] . من هذا المنطلق أصبحت دولة جنوب أفريقيا أداة لمراقبة طرق الموصلات ونقل الطاقة ،كما ظهر السعي لإنشاء قواعد عسكرية وإنشاء قوات الإستجابة خصوصا بعد كما ظهور مصطلحات جديدة كالحرب على الإرهاب .

وإذا ما قارنا مابين مرحلتي الحرب الباردة وما بعدها ، فإن الموقع الإسترتيجي بقي ذا أهمية ،فجنوب أفريقيا بإعتبارها دول مطلة على المحيطين الأطلسي و الهندي ومتوفرة على كم كبير من الثروات مما جعلها لا تفقد الأهمية التي كانت لها سابقا ، وللأشارة فإن مرحلة مابعد الحرب الباردة لم تنه صراع القوى في أفريقيا فلقد أصبح التنافس إقتصاديا من خلال الحضور الصيني و الهندي ،إضافة للدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا وبريطانيا) وهو الأمر الذي أبقى على أهمية جنوب أفريقيا كدولة محورية .

ثانيا : التطور التاريخي:

تعتبر الخلفية التاريخية لأي مجتمع أو كيان سياسي من الأهمية بمكان في تشكيل هويته السياسية كما أن ثراء التجربة التاريخية يعود إلى تنوع هذا المجتمع الذي تشكل من عدة أعراق و هوايات يمكن توضحيها كما يلي :

1-. المرجع نفسه، ص 141

أ- مرحلة ما قبل الوجود الأوروبي :

يعود أصل السكان الذين سكنوا جنوب أفريقيا إلى هجرات جاءت من الكاميرون منذ 500 سنة المتكونة من قبائل كوا زولو ناتل ku zolo natal ولحقت بها قبائل إيكسوهوسا التي سكنت منطقة التروسكال .

ب-مرحلة الوجود الأوروبي :

تميزت هذه المرحلة بطولها النسبي حيث إمتدت من 1488 وهي مرحلة الكشوفات الجغرافية وإلى غاية القرن 19 عشر ،ولقد وفد إلى المنطقة البحار البرتغالي بارتوملو دياز الذي وصل إلى خليج الأعاصير في سنة 1488 ثم تبعه سنة1497 البحار البرتغالي فاسكو دي غاما ولم يستقر الأوروبيون نهائيا في منطقة جنوب أفريقيا إلا سنة1652 لحساب الشركة الهنولدية لجزر الهند الشرقية ،و في 1657 تم الترخيص لنحو 200 من عمال الشركة الهنولدية بالبقاء .

وتوالت الهجرات ، ففي سنة 1770 وقع الإحتكاك المباشر بين السكان الأصلين البانتوس والبوير وهم المزراعون الأحرار من أصول فرنسية نرلاندية * في أعالي النهر الكبير حيث إستمرت الحروب منت 1779 إلى 1879 .

وبداية من القرن التاسع العشر وبالتحديد سنة 1806 تنازل النرلانديون عن موقعهم للبريطانيين بإعتبار دولتهم أصبحت القوة الإستعمارية الأولى الجديدة ، كما شهدت هذه المرحلة حربا محلية قادها ملك الزولو شاكا الذي وسع إمبراطوريتها على شرق جنوب أفريقيا بحرب ضد القبائل الأخرى ، كما هجر البوير سنة 1835 مستعمرة الكاب إلى المناطق الداخلية حيث تواجه البوير في حرب مع القبائل المحلية الزولو وعليه تأسست جمهوريتان مستقلتان لبوير هما جمهورية جنوب أفريقيا تروسفال سنة1852 و الدولة الحرة للأرونج سنة 1854 و قد حازت على إعتراف بريطانيا ولقد إمتازت مرحلة سيطرة البريطانيين على جنوب أفريقيا بالبحث على المعادن خاصة الألماس و لقد قامت بريطانيا بعدة حروب مع القبائل قصد السيطرة أراض جديدة منـها حـرب

*سكان الأراضي المنخفضة في أوروبا (هولندا)

الأنجلو- زولو وكان المحرك لهذه الصراعات طموحات بإستغلال الذهب .ومنذ بداية القرن العشرين وتحديدا في 1910/05/31 وبعد مفاوضات بين بريطانيا و البوير تم إعلان إستقلال جنوب أفريقيا عن التاج البريطاني تحت تسمية إتحاد جنوب أفريقيا وهي مكونة من أربعة مقاطعات إستعمارية الكاب، ترونسفال،أرونوج ، ناتل ،وتبنت هذه الدولة الديمقراطية البرلمانية [1]

ج-دولة جنوب أفريقيا :

وتمتد هذه المرحلة منذ 1910 إلى غاية 1994 ،حيث هيمن في هذه المرحلة السكان البيض على مقاليد السلطة في الدولة ،وشهدت هذه المرحلة تأسيس الأحزاب السياسية منها الحزب المؤتمر الوطني الذي تأسس سنة 1912 ولقد طالب هذا التنظيم بمشاركة سياسية في الحكم، كما تم تقسيم الأراضي إلى أراضي الأهالي والأراضي الموجهة إلى البيض والإدارات العامة وهي 7 %ثم 13 %لأهالي و87% لبيض . كما شهدت هذه المرحلة ثورات عمالية تم قمعها وتعتبر سنة 1948 فاصلة بتبني بنظام الفصل العنصري ،هذا النظام الذي لقي انتقادات من طرف العديد من المنظمات الدولية . ففي سنة 1960 وقعت مذابح إفضت إلى إستنكار المجموعة الدولية و إعلان الحصار عن نظام الفصل العنصري ،وإستمرت هذه الوضعية إلى غاية 1994 عندما أعلن عن نهاية نظام الفصل العنصري عن طريق الحوار الوطني بين أطياف المجتمع ،حيث أعلنت جمهورية جنوب أفريقيا ذات طابع فيدرالي تعددي .

ومن خلال الإستعرض التاريخي لحظت الدراسة تعدد القوى الإستعمارية التي تواجدت بمنطقة جنوب افريقية، كما أن تلك القوى كانت تحركها أهداف إقتصادية متمثلة في السيطرة على الثروات الموجودة على الأرض وفي باطنها وهذا ما أفضى إلى تعدد الأعراق التي تسكنها ، كما لاحظت الدراسة أن الزنوج بإعتبارهم السكان الأصليين بقوا فئة مهمشة تعاني التخلف ورغم ذلك

1- مها عبد اللطيف المجتمع و التحول السياسي في جنوب أفريقيا ، **مجلة دراسات دولية** ،عدد31-2006،32،جامعة بغداد ص65-82

قد شهت جنوب أفريقيا إنشاء مدن حديثة من طرف القوى الإستعمارية مثل الكاب و جوهانسبورغ فهما مدينتان أنجزتهما بريطانيا ويعبران عن الهندسة الإنجليزية .

لقد نتج عن الاستعمار تقسيم غير عادل ومتوازن لأراضي حيث سكن السكان البيض في مدن تتوفر على كل الأسباب المدنية وكذا السيطرة على الأراضي الخصبة والفلاحية أما السكان الأصليون الزنوج فقد سكنوا أرخبيلات فقيرة تحكمها نظام الملكية الجماعية والسلطة القبلية [1] وهذا يجعل دولة جنوب أفريقيا بها إزدواجية كما هو الحال في النظام الإستيطاني في الجزائر أين تم تهجير الأهالي إلى الأراضي الأقل خصوبة .

إنطلاقا من المحطات التاريخية يمكن أن نحدد عدة ملامح لهذا الدولة في الجانب السياسي ، فالأحزاب السياسية وجدت في هذه الدولية طبقا للمعايير الغربية ، حيث يوجد حزب المؤتمر الوطني، الحزب الشيوعي ، حزب التحالف الوطني الديمقراطي ، كما توجد نقابات عمالية ناشطة كانت المحرك للنضالات الأفريقية منذ بداية نظام الفصل العنصري سنة 1948 و إلى غاية 1994 كما تم تنظيم الدولة على أسس الدستورية غربية كما تأثرت دولة جنوب أفريقيا بالنموذج الأنجليزي، أما في فترة الإستقلال حيث كانت عضوا في الكومنولث أما الأن فيحكمها النظام الفيدرالي [2] وجدت الأحزاب ذات الطابع القبلي .

والجانب الإجتماعي فيتلخص في وجود النظام القبلي القائم على هجرة القبائل منذ الألاف السنين من الكامرون ولقد إمتهنت القبائل في جنوب أفريقيا مهنة الرعي و يقوم نظامها الأجتماعي على الزعامات التقليدية وبعد أحتكاك السكان الأصليين بالبريطانيين و نتيجة تواجد المستوطنون ، البرتغالون ، الهنولندين ، الإنكليز ، الفرنسيون و اليهود تشكل مجتمع إسيتطاني متعدد القوميات إستحوذ على كل الأمتيازات من السكن في المدن إلى السيطرة على الأراضي الخصبة.

1- sen jacobs , sur l'afrique du sud post - apartheid et le devenir de la «nation arc en ciel » **politique africaine ,**editeur karthala2006/3N103 ,PP5-26 traduit vincent foucher

2-sylavin, gugot frideric girant , la nature ,les territoires et la politique en afrique du **sud annals ,histoire science social,**pp695-717

كما أن الفوارق الإجتماعية بقيت موجودة خاصة في الأجور مما جعل السكان البيض يستولون على نسبة كبيرة من الدخل القومي ،وبالرغم من التقدم الذي تم تحقيقه بعد إلغاء الفصل العنصري لجنوب أفريقيا مازال السكان يعانون من التفاوت الاجتماعي المتمثل في عدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بشكل عادل كما أن فئات واسعة مازالت تسكن في الأحياء الغير موصولة بالشبكات من ماء الشرب و الكهرباء ...هذه المسائل تعتبر أكبر تحديب يوجه جنوب أفريقيا ولقد تولد عن تصاهر السكان وجود المولدين ، كما نشأت طبقة وسطى مثلتها اليد العاملة الهندية التي جاءت للعمل مع الشركات البريطانية بإعتبارها يد عاملة مؤهلة [1]

المطلب الثاني :الخصائص الإقتصادية

يعتبر الإقتصاد أهم محرك للحياة العامة لأي مجتمع كما أن القدرات الإقتصادية التي تملكها الدولة تتحدد بعاملين مهمين أولهما الذي من خلاله يمكن التعرف عن الموارد الإقتصادية التي تمتلكها الدولة مثل المعادن والثروات الباطنية وكذا الموارد الطبيعية كالمياه والغطاء النباتي ،وهي أمور يحددها المناخ إضافة للزراعة والصناعة التي تأتي نتيجة تفاعل المعطى الجغرافي مع المعطي البشري.

أولا الموارد الطبيعية :

تزخر دولة جنوب أفريقيا بالموارد الطبيعية وعلى رأسها الفحم الذي يمثل نحو 50% من إنتاج أفريقيا كما تحتل مراتب متقدمة في إنتاج المعادن الثمينة فإنتاجاها من اليورانيوم يمثل 30% من الإنتاج العالمي لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا ، كما تستحوذ 40% من إنتاج الذهب و 54% من الكروم و 70%من البلاتين [2] ، كما أن المساحة التي تحتلها جنوب أفريقيا وتنوع مناخها جعلها تشتهر بكثرة المراعي ونشاط الرعي الذي تمارسه القبائل الزنجية في مناطق الهضاب و يوجد قطاع فلاحي يستخدم الطرق الحديثة في الزراعة كالزراعات الكثيفة يسيطر عليه السكان البيض خاصة البوير .

1- sen jacobs,**op.cit** ,pp 5-26

2- guillaume Merveilleux du vignaux , **op.cit** p25

و تشتهر جنوب أفريقيا بإستعمال الزراعة المكثفة ،و يلعب المناخ الملائم (البحر المتوسط ، الإستوائي...) دورا في كثرة الإنتاج حيث تحتل المرتبة السادسة في ميدان الحبوب على مستوى العالم و تستحوذ جنوب افريقيا على 20 % من الإنتاج الفلاحي وتستثمر جمهورية جنوب إفريقيا في مجال تربية الحيوانات مثل الفيلة وذلك بإنشاء الحظائر و المحميات الطبيعية كما تشتهر بإنتاجها للأزهار الطبيعية في منطقة الساحل [1]

ثانيا : القدرات الصناعية

لقد أدى وجود المستوطنون في جنوب أفريقيا منذ القرن 15 إلى دخول دولة جنوب أفريقيا في عملية التحديث مبكرا من خلال إنتاج الفحم و تصدير السلع الخام إلى أوروبا و توطين النمط

الحديث في الزراعة حيث مثل البوير الفئة التي طورت الفلاحة و التي أدت فيما بعد إلى تراكم إنتاج كان قاعدة لصناعات غذائية . لقد زخرت جنوب أفريقيا بالمعادن بكل أنواعه مما أدى إلى جلب إستثمارات التي وصلت في سنة 2005 إلى 10 مليار من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما سيطرت على 40% من البضائع الصناعية المنتجة في أفريقيا و 50% من المنتجات التعدنية للقارة كما تقوم هذه جنوب أفريقيا بتصنيع 40% من عدد السيارات بالقارة و 50% من عدد الهواتف ، كما أن إنتاج الصلب بلغ 65% من إنتاج القارة دون أن نغفل أن 25% من الدخل الخام للقارة الأفريقية يعود لجنوب أفريقيا رغم أن عدد سكانها هو 6% من سكان القارة. أما إقتصادها فيشكل 33% من إقتصاد أفريقيا و 75%من إقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء ، كما تطورت صادراتها من 5 مليار دولار سنة 1991 إلى 43 مليار دور سنة 2002 هذه القدرات اهلتها أن تقوم بإستثمارات تقدر بـ14 مليار دولار في أفريقيا متفوقة على الدول الأوروبية .

1- sylavin gugot frideric girant **op.cit**, pp695-717

كما تتوفر البلاد على شبكة طرقات برية ويوجد بها 60% من شبكة السكة الحديدية الموجودة في القارة الأفريقية وتتوفر على موانئ كبرى مثل دربن الذي يعادل ميناء سنغافورة وتمر عبر طريق جنوب أفريقيا ثلث التجارة البحرية العالمية (27000 سفينة في السنة) [1].

وقد تعززت هذه القدرات بالتحول الديمقراطي الذي شهدته جنوب أفريقيا بعد إلغاء نظام الفصل العنصري ،كما أخذت بمبدأ البيرالية الاقتصادية رغم الميراث النضالي لزعماء جنوب أفريقيا من السود نلسون مانديلا حيث أطلق عليها أدموند توتو la nation arc–en–ciel ، (أمة قوس قزح)، ورغم ذلك فإن الخاصية المسيطرة في المجتمع تتمثل في وجود الفقر المدقع الذي يمس عددا كبيرا من السكان ،كما تعاني الدول من إرتفاع نسبة الجريمة كما أدت سياسات الحكومة ذات الطابع اللبيرالي و المشجعة لشركات إلى فقدان إلى 500000 مناصب شغل في قطاعات المناجم الفلاحة و الصناعة [2] هذه الوضعية كرست الطبقية من خلال تحالفات السلطة مع رجال المال (السياسة و المال).

1- guillaume Merveilleux du vignaux , op cit pp25.35

2- philippe grevais ,lambory ,afrique du sud, les temps du changement ,HERODOTE 2003/4 N111,PP81.98

المبحث الثاني : واقع التنظيم الأفريقي

إن التعرف على أفريقيا من الناحية السياسية يجعل من الضرورة التعرف على واقع التنظيم الأفريقي الذي سعى القادة الأفارقة لتأسيسه ليكون إطارا للتعاون والتنسيق بين الدول الأفريقية لتحقيق أهداف تطوير القارة و جعلها تقرر مصيرها بيد شعوبها حيث تتعرض الدراسة إلى السياقات التي ظهرت فيها محاولة القادة الأفارقة و الأهداف التي يطمح إليها المؤسسون و المبادئ التي تحركهم و الأجهزة التي أستحدثت لممارسة السياسة و مدى تحقيق تلك الأهداف و تكيف التنظيم الأفريقي معه المعطيات الدولية الجديدة وسيتم التعرف على كل هذا الواقع من خلال مطلبين

المطلب الأول : منظمة الوحدة الأفريقية

تعرف منظمة الوحدة الأفريقية كإطار إقليمي مؤسس لممارسة السياسة الدولية حيت ستتعرض الدراسة إلى السياقات التاريخية والسياسية والقانونية التي نشأت من خلال هذه المنظمة

أولا السياق التاريخي :

تعود جذور منظمة الوحدة الأفريقية إلى فكرة الأفريقانية panafricain التي إنتشرت بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا إلى أوروبا ، ولقد طالب هؤلاء بعد أن تأثروا بالأفكار التي أعلنها مفكرون أوروبيون خاصة البريطانيين منهم ،والذين طالبوا بتحريم العبودية في بريطانيا والأراضي التابعة لها ورفض التفرقة العنصرية ومقاومتها والمساواة ، حيث طالب الزنوج الدول الغربية بالإعتراف بحقوقهم و رفض التفرقة العنصرية [1] .

ولتدعيم هذه الحركة إنعقدت عدة مؤتمرات لحركة الوحدة الأفريقية في أوروبا منها مؤتمرات لندن الذي عقد من 23إلى 25 جويلية 1900 حيث ظهرت الجامعة الأفريقية التي تبنت الأفكار الخاصة بالإعتراف بالزنجية والهوية الأفريقية و تحريم العبودية ...

1-.عادل عبد الرزاق ،"**أفريقيا في إطار نظام الوحدة الأفريقية و الإتحاد الأفريقي** "،(القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ،ط1،2007)، ص 13

كما أن النخبة المثقفة في أمريكا تبنت هذا طرح خاصة بعدما سمح لها وضعها الثقافي بالاطلاع على الأفكار الأوروبية وعقد مؤتمر ثاني بفرنسا سنة 1919 إضافة إلى مؤتمر أخر في لندن و بروكسيل1921ومؤتمر لندن و لشبونة 1923 و مؤتمر نيوريورك 1927 .

ومن خلال إستعراض هذه الأحداث تظهر مدى أهمية الفكر الغربي في تطوير الوعي لدى الطليعة الأفريقية خاصة المقيمة في الغرب ، فالأفكار التي تبناها إدوار ديبو و ماركوس هارفي وليوبولد سيدار سنغور تعود إلى الفكر الغربي إن الوعي الذي أنتشر لدى هذه النخبة وإقتناعها بمفهوم القومية كمفهوم غربي وإحساس من هذه النخبة بهوياتهم الزنجية أدى إلى تطوير مفهوم القومية الأفريقية التي ترتكز على فكرة الثقافة الزنجية كما نادى هؤلاء المفكرون بضرورة توحد الزنوج لإسترداد حقوقهم ، كما لعب الحرب العالمية الثانية دورا كبيرا في تشكيل الوعي لدى الشعوب المستعمرة خاصة الأفريقية التي بدأت نخبها الوطنية في المطالبة بالإستقلال.

كما شجع ظهور القطبية الثانية (الإتحاد السوفاتي و الولايات المتحدة الأمريكية) أفكار تصفية الإستعمار النخب في البلاد الأفريقية المستعمرة إضافة إلى المؤتمرات التي دعت كذلك النخب إلى تحرير الشعوب سياسيا و إقتصاديا و من هذه المؤتمرات مؤتمر باندونغ (1955)الذي ساهم في زيادة الوعي بالتحرر السياسي ،الاجتماعي والاقتصادي للشعوب [1].

مؤتمر أكرا :

إجتمعت مجموعة من الدول التي يغلب عليها الإتجاه اليساري وهي الدول نالت إستقلالها وهي : مصر ، أثيوبيا، السودان ، ليبيا ، المغرب ، تونس ، غانا ، نجيريا حيث ركز المؤتمر على إلتزام الدول بمصالحها و أيضا بمصالح الدول الأخرى و بأهمية إستقلال القارة ككل و تصفية الإستعمار و كانت مصر و غانا زعيمتا هذا التيار .

1- المرجع نفسه ، ص 13

مؤتمر أديس أبابا :

في سنة 1960 إنعقد إجتماع في العاصمة الأثيوبية شاركت فيه الدول المستقلة ومندبون عن حركات التحرر التي وجدت نتيجة الصحوة القومية والوحدة وقد تعددت الإتجاهات السياسية الخاصة بتأسيس منظمة وهي:

مجموعة الدار البيضاء :وتضم الدول الأتية غينيا ، غانا ، مالي ، الجزائر (الحكومة المؤقتة) وقد صدر عنها ميثاق الدار البيضاء الذي جعل من إستقلال أفريقيا هدفا للتنسيق والتعاون بين الدول الأفريقية و قد حدد الميثاق هيكلا تنظيميا لتحقيق الأهداف .

مجموعة برازافيل : وهي دول خاضعة للإستعمار الفرنسي وإستقلت معظمها دول سنة 1960 وضمت الكونغو (برازافيل) ،أفريقيا الوسطى السنيغال ، الغابون، موريطانيا ، بينين (داهومي)، النيجر ، الكاميرون ...

مجموعة منروفيا : وتضم دول برازفيل بالإضافة إلى سيراليون و الصومال و ليبريا ، أثيوبيا وليبيا وتونس وصدر عنها إعلان في 22 ماي 1961 و التي من أهدافه العمل على مزيد من الوحدة السياسية والإقتصادية [1].

ولمقارنة هذه الإتجاهات المنشئة لمنظمة الوحدة الأفريقية تلاحظ الدراسة مايلي:

-مجوعة الدار البيضاء ثورية في سياستها الخارجية وتنادي بالكفاح ضد الإستعمار وإعتماد سياسة عدم الإنحياز والتخلص من القواعد العسكرية بينما مجموعة برازافيل ومنزوفيا فتمثل تيار الإعتدال أي البقاء تحت النفوذ الإستعماري ،فهم يستنكرون الإستعمار و يطالبون بتصفيته دون محاربته و تتبنيان مبادئ عدم الإنحياز .

- الموقف الإيجابي من إستقلال الجزائر .

- سعت الدول الإستعمارية خاصة بريطانيا لعدم مجابهة اتجاه الوحدة الأفريقية بل إحتوائه من الداخل .

1-المرجع نفسه ،ص 14

إنعقاد مؤتمر أديس أبابا الثاني (مؤتمر التأسيس):

وكان ذلك على مستوى وزراء خارجية في الفترة من 13 إلى 15ماي 1963 و إشتركت في المؤتمر 30 دولة مستقلة و تغيبت دولتان هما المغرب الأقصى و الطوغو فأولى بسبب موقفها من حضور موريطانيا و الثانية بسبب وصول الرئيس بعد إغيتال الرئيس السابق حيث لم تعترف الدول بالنظام الجديد[1] و أثناء المؤتمر تشكلت لجان إنشاء المنظمة وهي التعاون بين الدول الأفريقية ، تصفية الإستعمار ، نزع السلاح ، إنشاء جهاز يتولى التوفيق في المنازعات ، ولم تتفق اللجان التحضيرية للمؤتمر حيث كانت الإتجاهات كما يلي :

1- إنشاء تنظيم أفريقي يصدر عنه ميثاق يرتبط بالمجوعات الأفريقية الراهنة وبما يتفق مع إعلان باندونغ أو يماثل حلف شمال الأطلسي(لبيبا، السودان) وهنا يجب توافر الوحدة الإديولوجية وهو عكس الواقع الأفريقي .

2-ليبريا نادت بإعلان مبادئ عامة يأخذ موافقه الجمع (نموذج منظمة الدول الأمريكية).

إتجاه مجموعة برازافيل (نيجرياوأثيوبيا) هذا الإتجاه دعى إلى خلق تعاون إقتصادي وزيادة تدعيمه في مجالات النقل والمواصلات والخبرة الفنية .

4-رأي إتجاه ناكروما رئيس غانا الذي دعي إلى إنشاء وحدة الأفريقية فيدرالية ولاقى هذا الإتجاه تخوفا من الدول الناطقة بالفرنسية.

5- ظهور الدور التوفيقي لجمال عبد الناصر الذي أكد على مبدأ «رؤوية مشاكلنا وإجتماع إرادتنا» ،ولهذا فإن جمال عبد الناصر قال «لتكن جامعة أفريقية ،لتكن إجتماعات دورية لكل رووٴساء الدول أفريقيا و ممثلوا الشعوب ، ليكن أي شئ » [1]

وتلاحظ الدراسة أن نشأة هذا التنظيم أثرت فيه الإتجاهات الإيدلوجية و الضغوطات الدولية مما أدى إلى إعداد وتبني ميثاق يضم إتجاهات راديكالية و أخرى معتدلة [2] مما جعله يأتي في صياغة تميزها لغة معتدلة . حيث أن الميثاق جاء في صياغته بلغة معتدلة بسبب أن الدول الأفريقية حديثة الاستقلال في معظمها مزهو بنفسه ولا يمكن أن تتنازل هذه الدول عن أجزاء

1- المرجع نفسه ، ص 15
2- المرجع نفسه ، ص 16

أكبر من سيادتها فضلا عن أنها بطبيعتها رافضة للمنظمات أو الهيئات القومية بعد أن كانت في الاستعمار و لا غرابة أن يأتي الميثاق بأحكام غير ملزمة وأن ميثاقها جاء حلا وسطا بين أكثر أنصار الوحدة تعجلا و بين الرافضين للخوض في غمار تجربة الوحدة و لعل إرتباطها بميثاق الأمم المتحدة يعطيها قوة اكبر خاصة وأنه يمثل في نصونه (ميثاق الوحدة الأفريقية) خطورة على الإستعمار والتفرقة والعنصرية في أفريقيا .

ثانيا :السياق الفكري

تستند منظمة الوحدة الإفريقية في الجانب الفكري إلى عدة أهداف و مبادئ ، تصبو كل منظمة أو هيئة إلى تحقيقها وهي :

-تقوية وحدة أفريقيا وتضامنها.

-تنسيق وتقوية تعاون دول أفريقيا لتحقيق حياة أفضل لشعوبها .

-الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها.

-القضاء على الإستعمار بجمع أشكاله من أفريقيا .

-تشجيع التعاون الدولي [1].

وما لوحظ الميثاق في خلوه من إنشاء جهاز أمن جماعي يتولى بمهمة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة إلا أنه وأثناء إنعقاد مؤتمر المنظمة في الرباط 05-12 يوليو 1972 تبنى المؤتمر قرارا يقضي بإنشاء جهاز الوساطة لحل الأزمات كما صادق هذا المؤتمر على مسائل تتعلق بتصفية الاستعمار ، أما المبادئ التي استند عليها التنظيم فهي :

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء .

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

-إحترام سيادة الدول و سلامة أراضيها و حقها الثابت في الإستقلال .

-التسوية السلمية للمنازعات (التفاوض، الوساطة والتحكيم).

-الاستنكار المطلق لأعمال الإغتيال وكذلك النشاطات الهدامة التي تقوم بها دولة ضد أخرى قصد مس الإستقرار.

1-المرجع نفسه ،ص20

-التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي .

وما يلاحظ على هذه المبادئ أنها جاءت تطبيقا للإعلان أكرا من المادة 1 إلى المادة 4 المتسقة مع مبادئ الأمم المتحدة ،و من المادة 5إلى المادة 7 الخاصة بالواقع الأفريقي (أي برنامج عمل ،إستقلال الدول الأفريقية)ومحاربةالإستعماربالوسائل الديبلوماسية والإقتصادية والوسائل العسكرية

أما بخصوص المسائل التنظيمية فإن بإمكان أي دولة إفريقية الإنضمام للمنظمة وكغيرها من المنظمات الدولية توجد دول أصلية هي دول مؤسسة وهي 32 دولة، ثم الأعضاء اللاحقين اللذين يمثلون الدول التي إنضمت بعد التأسيس حيث بلغت 53 دولة عضوا كما يحق للمنظمات التحررية حق الحضور من دون التصوت طبقا لقواعد القانون الدولي، كما يشترط الميثاق أن تكون الدولة العضو تابعة لإقليم أفريقيا وهنا يطرح تساؤل عن مفهوم الجغرافي والأيدولوجي والإلتزام بروح الميثاق ،للإشارة فإن تحديد أفريقيا يشمل الشواطئ مثل خليج فرناندو غربا وخليج زنجبار شرقا وهذا التحديد أقره المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة عند تحديد إختصاص نطاق عمل اللجنة الإقتصادية للأفريقياأما فيما يتعلق بوضعيات التي تخل بحقوق الدولة العضو فتتمثل في الإنسحاب والإيقاف والطرد والفصل،وفقدان العضوية بسب عدم التصديق على الميثاق وتعديلاته ولكن الميثاق الوحدة الأفريقية لم يتحدث عن الوضعيات إلا وضعية من الإنسحاب من المنظمة فقط.

إن الهيكل التنظيمي راعى مبدأ التخصيص وتقسيم وتعدد الأنشطة ،وهذه الإختصاصات الخاصة بالأجهزة تنقسم إلى :

أ-إختصاصات تتعلق بكيان المنظمة والأجهزة هي :

- مؤتمر رؤوساء الدول والحكومات أعلى هيئة له صلاحيات واسعة .
- مجلس الوزراء وهي هيئة تنفيذية تتكون من وزراء الخارجية.
- الأمانة العامة منصب إداري.

ب-إختصاصات تتعلق بنشاط المنظمة :لجنة الوساطة والتحكم ثم تحولت إلى ألية وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية [1].

1-مرجع نفسه ،ص 29

ودون الخوض في المسائل القانونية الخاصة بالصلاحيات ، لقد أدى تطور النزاعات الأفريقية إلى تبني القادة الأفارقة أداة سنة1990 جديدة تسمى آليات وضع وإدارة وتسوية النزعات هي نتيجة لتطور النزاعات الأفريقية ،كما حيث تم سنة 1991 إقتراح إنشاء جهاز لمنظمة الوحدة الأفريقية لحل الصراعات الداخلية والخارجية دون الإحتكام للسلاح وهو ماعرف بالأمن الجماعي الأفريقي وتم التصديق عليه سنة 1993 بالقاهرة ،وسميت ألية فض النزاعات.

لقد حققت أحد أهدافها المعلنة وهو تصفية الإستعمار من القارة حيث حصلت إلى غاية 1980 نحو 18 دولة على إستقلالها منذ قيام المنظمة أخرتها زيمباوي وناميبيا مارس 1990 ثم إريتريا ثم إلغاء الأبارتيد في جنوب أفريقيا ، ولقد تجلى عمل المنظمة في إنشائها للجنة الأفريقية للإعداد إستراتجية تحرير أفريقيا الجنوبية المكونة من 19 دولة وعملت المنظمة على تمسك بمبدأ إحترام الحدود القائمة منذ الاستعمار والذي جنب الدول الأفريقية الكثير من النزاعات ،كما تمسكت المنظمة بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات .وفي مجال التعاون ظهر الإعلان الأفريقي للتعاون والتنمية والاستقلال منذ 1973 ثم خطة ليغوس 1983 إضافة إلى إتفاقية الجماعة الإقتصادية بأجوبا 1991 ولتكييف مع التطورات الجديدة ظهر مايسمى "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب" سنة 1980 والذي يشرف على تشجيع وإحترام الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية. وبصفة عامة فإن حصيلة المنظمة كانت متواضعة بالمقارنة مع سقف أهدافها و هذا بسبب أن أغلبية الدول الأفريقية تعاني من مشكلات متعددة (حروب أهلية ، نزاعات ، ديون ...) مما يحد من قدرتها على العمل ، و لقد عانت المنظمة من تدخلات الدول الكبرى سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة خاصة فرنسا

المطلب الثاني : الإتحاد الأفريقي

لقد كان عمل منظمة الوحدة أفريقية مثار جدل بين الباحثين من مؤكدا على أن المنظمة قامت بعمل جيد في إطار السياسة الدولية وتيار اخر يرى أنها عجزت عن تحقيق أهدافها ، لكن تمسك القيادات الإفريقية بهذا الاطار التنظيمي كمجال لممارسة دول القارة وشعوبها للساسة القارية قصد تطوير القارة حيث جاءت الحاجة لتطوير هذا التنظيم الأفريقي.

أولا :السياق السياسي لنشأة الاتحاد :

لقد شهدت القارة الأفريقية عدة تطورات سياسية شكلت المشهد السياسي ،فمعظم الدول الأفريقية حصلت على إستقلالها ، كما خفت أيدولوجية التحرر الوطني التي إستلهمت أفكار حركات التحرر الأفروأسيوي ،أما البيئة الدولية فقد شهدت إنهيار الكتلة الشرقية نتيجة زوال الإتحاد السوفياتي مما جعل الكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الوحيد وبالتالي زال مفهوم الصراع بين القطبين وتبعه زوال التنافس على بينهما على القارة الأفريقية [1] .

و جاء هذا الاتحاد عقب عقد عدة مؤتمرات بدأ من القمة 35 بالجزائر إلى غاية القمة الاولى بدربن بجنوب أفريقيا و هي كما يلي :

1-القمة 35 بالجزائر :إنعقدت قمة الجزائر لمنظمة الوحدة الأفريقية من 12إلى 14 جويلية 1999 حيث تطرق الإجتماع في البند المتعلق بمسألة الأمن الجماعي والنزعات في القارة الأفريقية وأثناء المناقشات تدخل الرئيس الليبي معمر القذافي طبقا للمادة 33 من النظام الداخلي ودعى على عقد دورة إستثنائية تستضيفها ليبيا لمناقشة سبل تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية بهدف مواكبة التطورات السياسية المتمثلة في زوال القطبية الثنائية وسيطرة نظام الأحادية مما أفقد القارة الإفريقية هامش المناوراة إضافة للتطورات الاقتصادية التي ميزها فشل النموذج الإشتراكي وأزمة المديونية التي مست أغلبية دول القارة الأفريقية خاصة وهذا بهدف الحفاظ على القدارات السياسية الإقتصادية و الإجتماعية

1-قمت سرت :

أنعقدت يومي 8 و 9 سبتمبر سنة 1999 القمة الإستثائية الرابعة لمؤتمر رؤوساء دول و حكومات منظمة الوحدة الأفريقية حيث صدر إعلان سرت [2] الذي تضمن مايلي :

---

1. مرجع نفسه ص 392

2- محمود أبو العنيين "**الأتحاد الأفريقي و مستقبل القارة الأفريقية**"(القاهرة : مركز البحوث الأفريقية بجامعة القاهرة ط1، سنة 2001) ص99

– إنشاء الإتحاد الأفريقي طبقا لأهداف ميثاق الوحدة الأفريقية وكذلك أحكام معاهدة إنشاء الجماعة الإقتصادية الأفريقية .

-التعجيل بمسيرة إدخال المعاهدة المؤسسة للجماعة الأقتصادية الأفريقية إلى حيز النفاذ .

- تفويض مجلس الوزارء للمنظمة القيام بالإجراءات التنفيذية الخاصة بالقرارات.

-تكليف مجلس الوزراء بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد الوثيقة القانونية لإنشاء الإتحاد ورفع تقرير إلى القمة 36 .

وتم خلال هذه القمة تقديم مشروع الولايات المتحدة الأفريقية ،وكذلك مشروع الوحدة الأندماجية وكذلك مشروع برلمان إفريقي مشترك و كذا محكمة عليا أفريقية وبنك مركزي أفريقي وتلاحظ الدراسة في هذا الشأن أن الوثائق التي قدمت لم يتم المصادقة عليها كقرارات .

كما أكدت قمة سرت على عزم الدول الأفريقية على وضع حد للنزاعات الأفريقية التي تعتبر عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ برامج التنمية في دول القارة و التكامل فيما بينها [1]

و بناء على تفويضات التي منحت لمجلس الوزراء ،قام الخبراء القانونيون والبرلمانيون بعقد إجتماعين في 17و21 أفريل 2000 بأديس أبابا لمناقشة مشروعي قانون التأسيس للأتحاد الأفريقي و برتوكل إنشاء برلمان أفريقيا وقد أستند محررو القانون التأسيسي على الوثائق الأفريقية الأتية :

1 – ميثاق المنظمة الوحدة الإفريقية المصادق عليها 1963 .

2–معاهدة الجماعة الإقتصادية الإفريقية 1991.

3–الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب .

4–إتفاقية إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات الأفريقية الصادرة عن قمة القاهرة سنة 1993

إن ما يلاحظ أن الإعتماد على هذه الوثائق يدل عل أن الأتحاد الإفريقي هوإطار محسن لمنظمة الوحدة الأفريقية و قد ظهرت أثناء المناقشات أصوات نادت بالولايات المتحدة الأفريقية مثل ليبيا إلا أن دولا أخرى رفضت هذا الإقتراح لعدم واقعيته و بالتالي تم إعتماد صيغة الإتحاد و يرى

1 -.عادل عبد الرزاق ،مرجع سابق ،ص 40

اخرون أن الأتحاد هو تكريس عن مبادئ الأباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية [1]

3-قمة لومي (طوغو):

بعد الإجتماعات التي شهدتها أديس أبابا في إطار الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية إنعقدت الدورة 36 لمؤتمر القمة من 10 إلى 12 جويلية 2000 بمدينة لومي عاصمة طوغو ،حيث تم إعتماد القانون التأسيسي للأتحاد في 11 جويلية 2000 و عند إختتام الدورة وقعت عليه 37 دولة ،و عند القيام نيجريا بالتصديق على القانون التأسيسي للأتحاد في 26 /2001/04 لتصبح بذلك الدولة 36 التي صادقت على القانون التأسيسي ليدخل بعد 30يوما حيز التنفيذ طبقا للمادة 33 من الوثيقة التأسيسية لكن يظل ميثاق المنظمة الوحدة الأفريقية ساري المفعول لفترة إنتقالية

2-قمة لوساكا 37 :

إنعقدت هذه القمة 37 بمدينة لوساكا من 9 إلى11 جويلية 2001 حيث تم إنتخاب عمار عيسى على رأس الأمانة الإنتقالية لمنظمة الوحدة الأفريقية تنفيذا لقرارات قمة سرت حول الإتحاد الأفريقي و في هذه الدورة تم مطالبة الدول في الإسراع بالتصديق على القانون التأسيسي هياكل الإتحاد و عملية دمج والغاء الأجهزة التي لم ينص عليها القانون التأسيسي للإتحاد .

4-القمة الأولى للإتحاد الأفريقي :

تم الإعلان الرسمي عن ميلاد الإتحاد الأفريقي رسميا في ديربن بجنوب أفريقيا في جويلية 2002 على أن تبدأ الأمانة العامة للإتحاد بإعداد الهياكل اللازمة للإتحاد خلال فترة إنتقالية مدتها 06 شهور إختيار عمار عيسى ليتولى مفوضية الإتحاد[2] وأعتبرت هذه الإجتماعات بمثابة القمة الأولى للإتحاد الأفريقي تم خلالها تقديم العديد من الوثائق التي سترسم معالم الإتحاد مستقبلا .

---

1 - المرجع نفسه ،ص 57

2-محمود أبو العنيين ،مرجع سابق ،ص100

ثانيا الإطار الفكري :

تمثل الديباجة التي تضمنها إفتتاح القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي الإطار الفكري الذي بنيت عليه الأهداف التي يريد القادة الأفارقة تحقيقها من هذا الإطار الجديد ،وقد ركزت الديباجة على مايلي

- القيم و المثل التي جاء بها المؤسسون و أنصار الوحدة الأفريقية .
- الإرتكاز على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية و أهداف الجماعة الأقتصادية الأفريقية .
- نضالات شعوب القارة للأستقلال و الكرامة و التحرير الأقتصادي .
- تأكيد على دور منظمة الوحدة الأفريقية في إبراز الشخصية و الهوية المشتركة لأفريقيا .
- إطار فريد للعمل الجماعي والقانوني في إطار علاقات إفريقيا بالعالم .
- التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها القارة .
- رؤية مشتركة لأفريقيا قوية و متحدة .
- بناء شراكة بين الحكومات و كذاك إشراك كل فئات المجتمع و خاصة النساء و الشباب و القطاع الخاص في الساسة الأفريقية وهذه المسألة هي فكرة جديدة في تنظيم الفكر الأفريقي
- إدراك أن النزاعات تشكل عائقا أمام التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في القارة [1]
- الحاجة لتعزيز و حماية حقوق الإنسان و الشعوب و الثقافة الديمقراطية و كفالة الحكم الرشيد و سيادة القانون و تقوية المؤسسات المشتركة و منحها السلطات و الموارد اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بصورة فعالة .

ومن خلال هذا الإستعراض تلاحظ الدراسة إدراك القادة الأفارقة للتحديات الجديدة التي تواجه القارة (العنصرية ، الجوع ، الديون ...) ، ثم تبني رؤية مشتركة تدمج فئات المجتمع منها النساء وليس الحكومات الرسمية فقط في العمل الأفريقي .

الإعتراف بالحروب مصدرا للتخلف ثم بروز مسألة حقوق الإنسان و الشعوب و كذا الحكم الرشيد وكلها مسائل دخلت حديثا للفكر السياسي الأفريقي .

---

1 –المرجع نفسه ،ص101

أهداف منظمة الإتحاد الأفريقي:

- تحقيق الوحدة و التضامن بين البلدان والشعوب الأفريقية .
- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها وإستقلالها .
- التعجيل بتكامل القارة السياسي والإجتماعي والأقتصادي .
- تعزيز مواقف أفريقية مشتركة ورؤية موحدة حول المسائل ذات الأهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها .
- تشجيع التعاون الدولي إستنادا على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- تعزيز السلم والأمن والإستقرار في القارة .
- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد .
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب.
- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الإقتصاديات الأفريقية .

وهنا تلاحظ الدراسة أن الأهداف تم تحديدها بناء على الإطار الفكري مثل هدف تعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الأنسان ، وكذا ظهرت أهداف جديدة لم تكن موجودة في ميثاق الوحدة الأفريقية كالتعاون للرفع من مستوى معيشة الشعوب وتنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الأقتصادية، تشجيع البحث في جميع المجالات العملية والتكنولوجية قصد تنمية القارة وكذلك العمل مع الشركاء الدوليين للقضاء على الأمراض والأوبئة التي تهدد القارة ، وهذه الأهداف ناتجة عن التحولات التي شهدتها القارة من حروب أهلية وفقر [1]

1-عادل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص62

مبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي :

كان تحديد المبادئ موجودا في ميثاق الوحدة الأفريقية كالمساواة والترابط وإحترام الحدود القائمة منذ العهد الإستعماري و وضع سياسة دفاعية مشتركة لمنع إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضوا وأما الجديد في المبادئ هو:

- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الأتحاد .
- تسوية الخلافات بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر و ليس بالوساطة السلمية
- حق التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة .
- حق الأعضاء في طلب التدخل لإعادة السلم و الأمن .
- تعزيز الأعتماد على الذات .
- تعزيز المساواة بين الجنسين .
- إحترام المبادئ الديمقراطية .
- تعزيز العدالة الأجتماعية
- إحترام مبدأ الحياة البشرية و إدانة و رفض الإفلات من العقوبة [1]

الأجهزة و أليات الإتحاد الأفريقي :

لقد تدعم الإتحاد و طبقا للمادة 5 من عدة أجهزة هي كالتالي: المؤتمر ، المجلس التنفيذي ، برلمان عموم أفريقيا ، محكمة العدل الإفريقية ، لجنة المفوضة ، ولجنة الممثلين الدائمين ، اللجان الفنية المتخصصة ، المجلس الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ، المؤسسات المالية وأي أجهزة ينشئها المؤتمر.

1- محمود أبو العنيين ، مرجع سابق، ص 103

و دون الخوض في تفاصيل الحيثيات من الصلاحيات الخاصة بكل جهاز و تشكيله إلا أنه يمكن الإشارة بإيجاز إلى إستفادة الإتحاد من أجهزة ،كما كل المنظمات الدولية (أي الرجوع إلى القانون الدولي للمنظمات الدولية و الإقليمية) سواء في طرق التصويت .

- **المؤتمر :**

أعلى سلطة في الإتحاد مكون من رؤوساء الدول والحكومات جتمع مرة في السنة في دورة عادية وتنظمه المواد الرجوع للمواد من 6 إلى 9 من الميثاق التأسيسي وللإتحاد صلاحياته وطرق التصويت فيه و قراراته .

- **المجلس التنفيذي :**

يضم وزراء الخارجية وهو مكلف بالقيام بتنفيذ قرارات المؤتمر وهو مسؤول أمام المؤتمر حسب ما نصت عليه المادتين 10 و11 من القاون التأسيسي .

- **اللجان الفنية :**

وهي مسؤولة أمام المجلس التفيذي وهي لجان متخصصة وتحدد صلاحيتها المادة 14 و تقدم اللجان برصد وتقييم ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الأتحاد و إعداد المشاريع والبرامج وتقديها للمجلس وضمان التنسيق والمواءمة وتقديم التقارير والتوصيات إلى المجلس.[1]

1-مجدي حفني،مقارنة الإتحاد الأفريقي بالإتحاد الأوروبي من الناحية الهيكلية **في:الإتحاد الأفريقي و مستقبل القارة** (مصر ،مركز البحوث الأفريقيةط1،2001)ص.ص239-245

-برلمان عموم أفريقيا :

نصت المادة 17 من القانون التأسيسي على المشاركة وهو إطار لمشاركة الشعوب في تنمية القارة و تكاملها و يحدد نظامه الداخلي برتوكول خاص.

-محكمة العدل الأفريقية :

هي الهيئة القضائية للقارة والتي نصت على إنشائها المادة 18 من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي و ذلك بإعتماد برتوكول يحدد النظام الداخلي لمحكمة العدل الأفريقية والتي تعمل على النظر في النزاعات الإفريقية و إصدار الأحكام القضائية والإستشارات القانونية الخاصة بالإتحاد فبما فيها النظر في المطابقة القانونية للنصوص .

-المؤسسات المالية :

تناولتها المادة 19 من القانون التأسيسي الذي نص على إنشاء : المصرف الأفريقي ، وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الأفريقي للإستثمار [1].

- اللجنة (المفوضية):

هي أمانة الإتحاد ونصت على إنشائها المادة 20 من القانون التأسيسي ، لها رئيس ونوابه ويحدد المؤتمر هيكل اللجنة التي لديها صلاحيات إدارية فقط .

- لجنة الممثلين الدائمين :

نصت على إنشائها المادة 21 من القانون التأسيسي و تقوم بكل الأعمال التحضيرية للمجلس التنفيذي وهي مسؤولة أمامه .

- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي :

و هو هيئة إستشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية .

1-فرج عبد الفتاح فرج ،**إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الإقتصادية الأفريقية في ظل الأتحاد الأفريقي ، في:الإتحاد الأفريقي و مستقبل القارة** (مصر ،مركز البحوث الأفريقيةط1،2001)ص.ص324-333

أما المواد 23،24،30 من القانون التأسيسي للإتحاد تحدثت عن مقر الإتحاد و العقوبات على الدول الغير مسددة للإشتراكات وتعليق مشاركة الدول التي تصل حكوماتها إلى السلطة بطرق ملتوية ، وإذا نظرنا في هذا القانون التأسيسي فإنه يتمحور على مسائل عدة و هي :

- تقرير التنمية بكافة أبعادها الإقتصادية والإجتماعية .
- تعزيز العدالة الأجتماعية .
- تحقيق المزيد من الإندماج من خلال التجمعات الإقتصادية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ، وإدانة التغيرات غير الدستوية للحكومات ومبادئ أخرى أصبحت من قبيل الممارسات الدولية العادية مثل حق التدخل في حالات جرائم الحرب ... و قد لاحظت الدراسة أن الصلاحيات الواسعة و مهمة أسندها القانون الأساسي إلى المؤتمر والمجلس التنفيذي وتبني الإتحاد في مجال التصويت قاعدة الإجماع وإن تعذر ذلك يمكن اللجوء إلى قاعدة الثلثين وهذه المسألة تعد من العوائق لعمل الإتحاد الأفريقي ،للإشارة فأن حق التدخل رغم أنه مبدأ جديد في القانون التأسيسي إلا أنه محدد بحالات معينة حصرية ويكون بموافقة المؤتمر.

وتصنف أجهزة الإتحاد إلى :

أ –**اجهزة سياسية** وهي المؤتمر و المجلس التنفيذي

ب–**الأجهزة الإدارية و الفنية** وهي المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين اللجان الفنية ...

ج–**الأجهزة الشعبية** :برلمان عموم أفريقيا

د–**الأجهزة الشعبية و المهنية** مثل المجلس الإقتصادي والإجتماعي

هـ– **المؤسسات المالية** : البنك الأفريقي والصندوق النقد الأفريقي .

التحديات التي تواجه الإتحاد :

يواجه الإتحاد الأفريقي في عمله عدة تحديات تتمثل في :

تحديات البيئة الأفريقية :

وهي تحديات تتمثل في التغييرات التي مست القارة من جراء تغيير واقع العلاقات الدولية وتراجع مكانة أفريقيا وكذا معاناة الكثير من الدول بعد أخذها بنظام إقتصاد السوق كذلك إنتشار

المجاعة وتفشي الفقر ، وإرتفاع معدلات التضخم وضعف البنية التحتية ، وضعف ركيزة الموارد البشرية ، تزايد النمو السكاني ، وتزايد عدد اللأجئيين والتدهور البيئي وهذه التحديات كلها تمثل موضوعات لعمل الأتحاد و هي كذلك معوقات أمام الإتحاد الأفريقي وتضعف من فاعليته .

التحديات الخاصة بالبيئة الدولية :

-إحتكار التكنولوجيا و السلاح و المال من طرف الدول الغربية.
-يتم تحويل المساعدات بكل أشكالها بين الشمال وعلى حساب دول الجنوب .
- لم تعد أفريقيا محل إهتمام الدول الغربية (منافسة أوروبا الشرقية ، الشرق الأوسط).
-الأتحاد السوفياتي كان مصدرا للسلاح لبعض الدول والغرب في فترة الأحادية القطبية هو المصدر الوحيد للسلاح
-الصراع بين الدول الكبرى .
- حركة عدم الإنحياز لا وجود لها .
-شروط الدول المانحة مرتبطة بتبني الرأسمالية و إجراءات العولمة و الديمقراطية[1]

1-د.عادل عبد الرزاق ،مرجع سابق، ص 75

الفصل الثاني

جمهورية جنوب أفريقيا بين واقع الأزمات الأفريقية و مبادرات التسوية

تمهيد :

تمثل الأزمات والمشكلات بالنسبة للقارة الأفريقية أهم تحدي يواجه القارة الأفريقية حيث عاشت الحروب بأنواعها المختلفة ، سواءا بين الدول أو الحروب الأهلية كما شهدت القارة المجاعات وإنتشار الفقر مما هدد إستقرار دولها ومجتمعاتها،وكذلك أثر بصفة سلبية على الإستقرار والأمن الدوليين وبالتالي فإن تسوية هذه الأزمات و المشكلات يعتبر من صميم عمل الإتحاد الأفريقي و جوهر الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها .

وفي هذا الفصل ستتعرض الدراسة إلى رؤية جمهورية جنوب أفريقيا إلى أبرز المشكلات الأفريقية (مدركات الدور) وهذا موضوع المبحث الأول من الدراسة ثم تتعرض الدراسة في مبحث ثاني إلى آلية مجلس السلم و الأمن الأفريقي و دور في أهم الأزمات الأفريقية بإعتباره الجهاز الذي يتبع الإتحاد الأفريقي (المتغير المستقل) .

المبحث الأول: رؤية جمهورية جنوب أفريقيا لأبرز المشكلات الأفريقية و مكانتها في الإتحاد

تنطلق عملية تحديد رؤية جمهورية جنوب أفريقيا للمشكلات الأفريقية من الأدبيات التي تؤطر السياسة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا .

المطلب الأول : رؤية السياسة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا

تعتبر الأدبيات السياسية لأي بلد إنعكاسا للسياسة العامة ،وبالتالي فأن السياسة الخارجية تتأثر إلى حد بعيد بالفواعل التي تؤطر المجتمع . كما تلعب الخلفيات الأيدولوجية والتجربة التاريخية وطبيعة النظام السياسي دورا في تشكيل نظرة النظام السياسي للمسائل السياسة الخارجية ولكن هذه النظرة تتأثر إلى حد بعيد بالموارد التي تزخر بها جنوب أفريقيا ، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن إتجاهين للسياسة الخارجية

- إتجاه أول، يستلهم التجربة التاريخية التي عاشتها جنوب أفريقيا متمثلة في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري ولقد مثل هذا الإتجاه نلسون مانديلا أثناء فترة حكمه .
- إتجاه ثان:يتبنى السياسة الواقعية التي تؤمن بمصالح الدول وقاد هذا الإتجاه تامومبيكي [1]. حيث شهدت جنوب أفريقيا بعد إلغاء نظام الفصل العنصري إرتفاع عدد السفارات و المفوضيات حيث إنتقلت من21 قبل 1994 إلى نحو67 سفارة عبر العالم منها 24 في أفريقيا ويعود هذا الوجود الدبلوماسي إلى المؤتمر الأفريقي الذي كان منذ الستينات يمتلك بعثات في إطار حركات التحرر في الدول الأفريقية المستقلة والدول الغربية، كما كانت للمؤتمر الوطني بعثات بصفة مراقب منذ 1974 في منظمة الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية ،ولقد تبنت جوب أفريقيا مفهوم النهوض الأفريقي

1- خلود محمد خميس، السياسة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا تجاه دول الخليج العربي العدد 48 سنة **مجلة دراسات دولية** الصادرة جامعة بغداد ص ص137 .156

2- و تنقسم السياسة الخارجية لجنوب أفريقية إلى فترتين:

فترة ماقبل الأبارتايد : حيث عانت دولة جنوب أفريقا من العزلة الدولية المفروضة عليها منذ 1948 وخاصة بعد سنة 1960 عندما فرض عليها الحصار من الأمم المتحدة (عقوبات إقتصادية) وتبنتها المجوعة الدولية ، حيث إتبعت الدولة سياسة خارجية تتصف بالتبعية للغرب و الهيمنة في محيطها الإقليمي .

- **فترة ما بعد الأبارتايد** (من سنة1994 إلى غاية اليوم) وإمتزت هذه الفترة بعودة جنوب أفريقيا إلى الساحة الدبلوماسية كما ميزتها عدة خصائص وهي :

أ- إعتماد مبدأ التضامن الأفريقي وحقوق الأنسان وما ينجر عليها من إلتزامات .

ب- ظهور فكرة النهوض الأفريقي و التي موجودة في وثائق المؤتمر الوطني الأفريقي ANC

ج-تبني السياسة الواقعية والتي إنطلقت بعد رحيل نلسون مانديلا من الحكم وإعتلاء تاموميبيكي للسلطة ، حيث بدأ منطق الدولة يسيطر على أفكار رجالها.

أما تشكيل السياسة الخارجية فإنه يتم من خلال فاعلين الفاعل الأول هو أعضاء النخبة السياسية الممارسة للحكم أما الفاعل الثاني فهو المركب الصناعي العسكري الذي يمثله الجيش الجنوب الأفريقي الذي كان يمسك بزمام السلطة قبل فترة الابارتايد

أما رؤية جنوب أفريقيا لدور الخارجي في حل مشكللة القارة كالنزاعات والصراعات فسوف تتعرض الدراسة إلى نماذج متمثلة في دور القوى الغربية خاصة الإستعمارية متمثلة في فرنسا وبريطانيا التي كان لها الدور الحاسم في تحريك الأزمات الأفريقية .

فقد كان لدول الغربية خاصة فرنسا التي تدخلت بعدة صور في أفريقيا من الجيوش الفرنسية هي الحاضرة بصفة مباشرة في أفريقيا والهادفة إلى إبقاء نظام الإستعمار الجديد من خلال يقوم بحماية كل الدول و القادة الذين يخدمون المصالح الدولة الفرنسية كما يقوم هذا النظام بأدواته بزعزعة وإثارة المشاكل لأنظمة التي تتعارض مصالحها مع الدولة المركزية[1]

1-Afrique du sud ,l'embarrass and dossier du matimtien de la paix , politique africain 2000 P136

كما إستخدمت فرنسا الإتفاقيات العسكرية حيث وقع 11 بلدا على إتفاقيات الدفاع في السينات القرن الماضي ،وبقيت سنة 2008 ثمانية دول أفريقيا و سينغال و ساحل العاج والغابون وأفريقيا الوسطى و زر القمر والطوغو وجيبوتي من خلال إتفاقيات المساعدة وأما الصورة الأخرى لهذا التواجد فتتمثل في القواعد العسكرية .

ولقد ألغي سنة 1967 القانون المنشئ للجيش الإستعماري التي إستمر 67 سنة إلا أنه في الواقع لم يتم إعادة الجيوش الفرنسية إلى فرنسا وإنما تحولت إلى قوات البحرية [1]

ويرى المحللون بأن فرنسا هي البلد الوحيد غير الأفريقي الموجود في أفريقيا ويرد المحللون الفرنسيون بأن فرنسا القوة الوحيدة الإستعمارية التي أبقت على قواتها بشكل دائم في القارة بعد إستقلال مستعمراتها السابقة [2] ولقد جسدت فرنسا سياستها الأفريقية في مجال النزاعات من سنة 1957 إلى 1990 عن طريق التدخل العسكري الذي لم يغيره تداول الحكومات ، كما عملت على القيام بعمليات إستخباراتية .

أما بالنسبة لولايات المتحدة الأمريكية فإنها كانت تدعم النظام العنصري في جنوب أفريقيا ولكنها بعد إنهيار القطب السوفياتي أعادت بإعتبارها القوة الوحيدة ترتيب أولوياتها على كافة الأصعدة السياسية و الإقتصادية

حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادرة الأزمة الإفريقية وفي تصور الأمريكيين أن المشكلات الأفريقية تبع من داخل دولها تتبع من داخل دولها [3]، إضافة على أن التدخل المباشر ترتب عنه صعوبات أمنية و كلفه إقتصادية و تجربة الصومال القاسية ماثله للأمريكان ، مما جعل الأمركان يتمسك بأن فكرة السياسة الأفريقية من مسؤولية دولها في المقام الأول وكان الزعيم مانديلا معارضا للمقترح الأمريكي و عده موقفا منحازا ضد مشاكل القارة وكما تناقصت مستحقات أفريقيا من المساعدات الأمريكية من2 مليار دولار 1985

1-زفائيل غرانقو من الجيش الأستعماري إلى الجيش الستعماري الجديد لما يتمسك الجيش الفرنسي بإفريقيا (**مجلة الدراسات والنقد**) الأجتماعي المعطي الجيوستراتجي الجديد (خريف/شتاء 2013) ،ص ص71-107

2- هاشم كاظم نعمة ،مرجع سابق ،ص 81

3-مرجع نفسه ،ص 131

إلى 1 مليار دولار 1997و أصبحت هذه المساعدات مشروطة بتبني سياسات إعادة الهيكلة.
، حيث يقوم الأفريقون بتدخل في المجالات الأنسانية في جيبوتي يعنون الفقر و أثيبوبيا تبنى الدارس و تقوم المقاولين بالتكفل بالأستعجالات الأنسانية و يقول أوباما الولايات المتحدة الأمريكية تعمل مع أفريقيا كشريك [1] و لكن التحفظ الأمريكي زال سنة 2011 في القارة عندما تدخل النظام الأمريكي لأسقاط نظام القذافي في ليبيا .

ثانيا النزاعات الأفريقية : لقد مثلت النزاعات الأفريقية مسألة محورية في النقاش السياسي بين الدول الغربية و القادة الأفارقة خاصة ذوي الأتجاه الأيدلوجي مثل ينلسون مانديلا حيث رأوا أنها هذه الصراعات و النزاعات ماهي إلا نتيجة لهيمنة الغربية الإستعمارية و أطماعهم للسيطرة على موارد القارة وستبين الدراسة أسباب الصراعات و خصائصها .

مفهوم الصراع : يعرف الصراع بأنه عبارة عن تناقض الإرادات الوطنية و القومية أو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول و مكانتها و إستراتيجتها البعيدة [2] كما أن النزاع يعتبر من الظواهر التي تتميز بها القارة الأفريقية ،ويعرف بأنه خلاف بين دولتين أو أكثر حول مسألة أو قضايا محددة ويميز المحللون بين الصراع والمنافسة والأزمة فالمنافسة حالة من الصراع لا تهدف إلى الإضرار بالأخر حتى يتحقق الهدف وهو عكس الصراع الذي يفترض الإضرار بالأخر لتحقيق الهدف ،أما الحرب فهي صورة الصراع عن طريق التصادم المسلح ، في أن حين الأزمة هي مفهوم مستورد من علم الطب الأغريقي هو النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد فيها مصير تطور ما إلى الأفضل أو الأسوء :الحياة أو الموت، الحرب أو السلم [3].

1-manila di les mession naires de africn ,la nouvelle donne géostratégique ,naqd revue d'et nadq de critique sociale autome/hiver 2013 p 273

2- بقاص خالد ،**الصراع الدولي على النفط في أفريقيا بعد الحرب الباردة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2011 ،ص 24

3- بقاص خالد المرجع نفسه ص25

و هناك عدة مداخل لتفسير ظاهرة الصراع منها المدخل الإجتماعي ، مدخل سياق التسلح والمدخل الأقتصادي و يعتبر المدخل الإقتصادي والإجتماعي من أهم المداخل التي تفسر الصراعات والنزاعات في أفريقيا .

أسباب الصراعات و النزاعات الأفريقية :

تتعدد أسباب بروز الصراعات والنزاعات في أفريقيا حيث هناك صراع بين الدول الكبرى على أفريقيا بسبب الثروات الطبيعية خاصة النفط وكذا الموقع الإستراتيجي للقارة أما الصراعات بين الدول الأفريقية فتعدد منها : عدم تطابق الحدود بين المعطيات الجغرافية و التاريخية للدول وطبيعة النظام السياسي وهشاشة الدولة وضعف البنيات الإقتصادية والتخلف الإقتصادي وهناك نموذجين يدلان على مسألة الموارد كمسبب للصراع .

فتوجد الموارد الطبيعية ونخص بالذكر الوارد المنجمية و قد أخذت الدراسة كنموذج دولتين هما دولة المالي و النيجر حيث تنتج مالي الذهب و هو مادة لها أهميتها في الإقتصاد العالمي اما المورد الثاني فهو اليورانيوم الذي تنتجه النيجر و لهذا المواد أهمية كبيرة في الصناعات النووية و تشترك هاتين الدولتان بإنتشار الفقر فيهما رغم حيازتهما لموارد لها أهميتها الكبيرة في السوق الدولية و يعود سبب بقاء هاتان الدولتان ، أما النموذج الثاني فهو النفط مصدر للصراعات حيث تعتبر هذا المادة محركا للإقتصادات العالمية بفعل التطور التكنولوجي منذ بداية القرن العشرين ، و بالنسبة لأفريقيا فأن هذه المادة لم تصبح لها الأهمية إلا في القرن العشرين ، حيث إذا تفحصنا قائمة الدول المشكلة لمنظمة الأوبيك نجد أن هناك أربعة دول من القارة الأفريقية الجزائر ، ليبيا ، نجيريا و أنغولا مما يجعل للنفط أهمية كبيرة في إثارة الصراع على القارة الأفريقية و يعطيها أهمية جيو إستراتجية و إقتصادية و يمكن الإشارة إلى أن الإهتمام الأوروبي بالنفط جاء بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1948 مستوردة للنفط بصفة رسمية بعد أن كانت مصدر له ذلك أن أوروبا أعتمدت على النفط الأمريكي إلى غاية السنوات الأولى التي أعقبت الحرب [1]

1- مرجع نفسه ،ص 59

و إذا نظرنا إلى الإحصائيات سنة 1966فنجد أن 32.1 %من واردات اوروبا من النفط تأتيها من الدول الأفريقية و ما إنحلت الحرب الباردة ،حتى تغييرت المعطيات حيث زادت إمكانيات أفريقيا النفطية (لبيبيا ،الجزائر نيجريا و أنجولا) فالنفط الأفريقي يمثل 12 %من الإنتاج العالمي ما مجموعه 10 مليون برميل يوميا و هذا وفق إحصائيات 2008 كما زاد الإحتياطي من 1995 إلى 2005 بنسبة 36 %

مقابل 16% لباقي القارات حيث إحتياطها بلغ 125 مليار برميل سنة 2008 و كانت قد بلغت الإحتياطات 59 مليار سنة 1988 ثم 77.2مليار سنة 1998 بزيادة 31% ووصلت إلى 125.6 مليار سنة 2008 أي بزيادة 100%وهي المرتبة الثانية عالميا .

هذا الوضع أدى إلى تصاعد الصراع بين الدول الكبرى حيث صاغت الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها وفق مسألة الحفاظ على منابع النفط و قرب نفط أفريقيا من أمريكا (الجزائر ، لبيبا ، النيجر و أنغولا) [1] وقد فتح هذا المورد شهية دول الإتحاد الإوروبي ،الدول الأسيوية خاصة الصين لتتواجد في القارة .

كما نجد مسببات أخرى للصراع كمسألة الحدود السياسية التي رسمتها الدول الأستعمارية، خلال مؤتمر برلين وفق موازين القوى للدول الإستعمارية (فرنسا ، بريطانيا ، بلجيكا) ومن هنا ظهرت إشكالية الحدود التاريخية و الجغرافية فتجزأت القبائل و العائلات و ثارت النزاعات الحدودية و كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد اعتمدت فكرة الحدود المورثة عن الدول الإستعمارية بعد أن شهدت فترة مابعد الأستقلال للدول الأفريقية نزاعات حدودية بينية ، كما لعب الإختلاف الإيدلوجي دورا في إثارة النزاعات

كما يوجد سبب أخر للصراع و النزاع هو هشاشة الدولة الوطنية و الولاء لها فقد إعتبر محلون أن أزمة الدولة الوطنية أدت إلى بروز الصراعات و النزاعات خاصة النزاعات و الحروب الأهلية كما توجد عوامل أخرى منها التخلف الإقتصادي و الإجتماعي مثل الفقر و فشل التنمية و الجفاف الذي أصاب دول أفريقيا ، و لا يعتبر هذا التحليل حصرا شاملا لمسببات النزاعات

---

[1] – مرجع نفسه ،ص 67

و إنما هو عرض يسهل لنا فهم مشكلات القارة الأفريقية حيث يرتبط إستقرار القارة بالتنمية والأمني أيضا.

ثالثا : طبيعة الصراعات و النزاعات الأفريقية

تعددت طبيعية الصراعات الأفريقية من حيث خصائصها و إذا كانت الدراسة قد أوضحت أن مصدرها الخارجي كان بسبب الموارد و الموقع الإسترتيجي فأن لها أسباب داخلية .

ويمكن تقسيم النزاعات إلى مرحلتين :

1-مرحلة الحرب الباردة :

في هذه المرحلة كانت الصراعات الأفريقية تتميز أولا بإنتشار الحروب البينية مستفيدة من الدعم الذي يقدمه كل معسكر إيدلوجي لحليفه ،و كانت النزاعات الحدودية أهم مظاهرها و كذا التدخلات العسكرية والحرب الأهلية وكمثال عن ذلك الحرب الأهلية بيافرا في نيجريا والتدخل العسكري في الكونغو و هذه الحروب لا تعني الدراسة .

مرحلة مابعد الحرب الباردة :

في هذه المرحلة أختفى الطابع الأيدلوجي و كذا الإستفادة من التمويل خاصة من الإتحاد السوفياتي وحلت محلها الحروب الأهلية والتي جاءت نتيجة لتكريس التخلف والفقر والمديونية وكذا موجة الجفاف وما أثاره من أزمات في الدول الأفريقية وطموحات الشركات النفطية ،وشركات الموارد المعدنية .يضاف إلى ذلك أن الديكتوريات التي كانت تحكم الدول الأفريقية ساهمت في الإبقاء على الصراعات و إقصاء الشعوب من المشاركة السياسية ولم همها الوحيد إلا البقاء في السلطة والإستيلاء على موارد بلدانها من التحالف مع الشركات الدولية ومن أمثلة الصراعات نجد الصومال،السودان ، الكونغو و روندا ...

المطلب الثاني :مكانة جمهورية جنوب أفريقيا في أجهزة و مؤسسات الإتحاد الأفريقي

إن دراسة تموقع و مكانة دولة جنوب أفريقيا في أجهزة الأتحاد الأفريقي ومؤسساته ينظر إليها من عدة أوجه و هي :

- التواجد البشري (الديبلوماسيين)
- إستضافة الموتمرات و الندوات .
- المساهمات المالية .

وبتصفح موقع وزارة الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب أفريقيا نجد تقديمها لمهام هذه المؤسسة السيادية ، حيث نجد أن الإتحاد الأفريقي له بند خاص في الموقع يحمل كل نشاطات الأتحاد الأفريقي وهذا الأمر يؤكد الأهمية التي توليها دبيلوماسية جنوب أفريقيا للأتحاد الأفريقي .

التواجد البشري :

ينشط ديبلوماسيو جمهورية جنوب أفريقيا من خلال رؤسائها مانديلا ، تاومبيكي و زوما من خلال دبيلوماسية القمة وتستضيف هيئة الشراكة الجديدة لتمنية أفريقيا NIPAD بصفة دائمة ، كما شغل العديد من ديبلوماسي جنوب أفريقيا مناصب مهمة في هيئات الإتحاد الأفريقي نوجزها في هذا الملخص

الهيئة	اللقب والإسم	المرجع
الهندسة الأفريقية للسلم	Brigalia bam	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص69
المفوضين الدائمين 2018/2017	Ndu mission stasling	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص64
الممثل الخاص للأمين العام و رئيس البعثة المشتركة لدارفور	Jereninh kinsay mamabolo	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص27
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى الأتحاد الافريقي	Hale menkeribes	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص94

الية تقييم النظراء	Eddy malok	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص82
رئيس المجلس التنفيذي	tamombiki	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص70
رئيس مفوضية الأتحاد	Nkosa zama dlanini zuma	دليل الإتحاد الأفريقي 2018 ص87

الإتحاد الأفريقي **دليل الإتحاد الأفريقي** 2018 نسخة إلكترونية ISSN,2383.2317

كما شغلت جنوب أفريقيا عضوية مجلس السلم و الأمن الأفريقي في فترات 2014/2012 و2016/2014 و 2018/2016

إستضافة المؤتمرات :

نظرا للإمكانيات التي تتطلبها إستضافة المؤتمرات فإن جمهورية جنوب أفريقيا إستضافت :

- القمة الأفريقية الأولى للأتحاد الأفريقي سنة 2002 حيث ترأس الرئيس الجنوبي الأفريقي تاومبيكي القمة الأولى إلى غاية 2003 ،وفي هذه الفترة نشطت الدبلوماسية الأفريقية في إعداد كل الأنشطة الخاصة بالإتحاد الأفريقي ،كما سعت جنوب أفريقيا إلى تحويل مقر الإتحاد ،لكنها فشلت في هذا المسعى و ذلك لرمزية أديس أبابا و معارضة بعض الدول الأفريقية .
- إستضافة إجتماع المجلس التنفيذي
- إستضافة قمة أفريقيا الهند، أفريقيا الصين ، و في تلك القمم كان الإتحاد الأفريقي ينشط من خلال مؤسساته خاصة المفوضية و هي فرصة لتفاوض أفريقيا القارة الأوروبية و القوى الكبرى العالمية الأخرى كقارة و هذا هو الهدف الأساسي للإتحاد الأفريقي .

المساهمات المالية :

تعتبر المساهمة المالية للدول من أهم عناصر إكتساب العضوية والمحافظة عليها في أي تنظيم دولي ،وقد حددت عدة مواد في القانون التأسيسي للأتحاد الأفريقي شروط تسديد الأشتراكات، إلا أنها لم ترتب جزاءات إلا بحرمان الدولة من حق التصويت . وبما أن تسديد الإشتراكات يرتبط أساسا بالقدرة المالية للدولة العضو و من هذا المنطلق فإن الدول التي تسدد إشتركاتها هي الدول الكبرى أو الغنية مثل ليبيا ، مصر ، الجزائر ،جنوب أفريقيا نيجريا و أثيوبيا و قد حدث في عدة مرات أن قامت بعض الدول بتسديد إشتراكات دول أخرى على غرار ليبيا ، كما أعتذرت دول أخرى عن إستضافة مؤتمرات القمة لعدم قدرتها أو معاناتها من مشكلة التمويل ،وقد إعتمد الإتحاد الأفريقي في نشاطه على الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي،والدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية أما جنوب أفريقيا فأنها تسد إشتراكاتها كما تساهم في عدة بعثات .

و قد أقترح ممؤتمر القمة سنة 2015 قرارا يقضي بإصلاح نظام الإتحاد الأفريقي ،وذلك لوصول إلى صيغة تضامنية و عادلة والوصول إلى تمويل مستمر وموارد ثابتة لتفادي ضغوطات الدول ،وعلى هذا الأساس صنفت جمهورية أفريقيا من الدول ذات نسبة النمو الأكثر من 4% ،و قدرت مساهمتها ب:9.6% بمبلغ 36.794.572.37 دولار أمريكي ،كما تم إعتماد صيغة 25% من صندوق السلم و 75% من ميزانية البرامج الأخرى [1]

1-l'union africain ,guide africaine2018 edition UN et ministre des affaires entranger de newzilande2014, pp18-27,version électronique

المبحث الثاني :مجلس السلم و الأمن الأفريقي و دوره في أهم الأزمات الأفريقية

تعتبر الصراعات في أفريقيا أهم تحديات تواجهه دول القارة بعد حصولها على الأستقلال و قد توصلت الدراسة في المبحث السابق إلى أن الصراعات أخذت شكلا تمثل في الحروب الأهلية و التمردات وهو ما جعل الدول الأفريقية تتبنى ألية إدارة ومنع و تسوية النزاعات في 1973 ،و بعد تأسيس الأتحاد الأفريقي نصت أهدافه عل العمل على أستقرار القارة و تنسيق السياسات الدفاعية والأمنية فيها، مما جعل القادة الأفارقة يفكرون في إنشاء ألية أفريقية تتكفل بتسوية النزاعات وحفظ السلم وبنائه في أفريقيا

المطلب الأول : مجلس السلم و الأمن

تعريف المجلس :

لقد كانت حصيلة الصراعات الأفريقية ثقيلة جدا، مما جعل الأمم المتحدة تتدخل في القارة الأفريقية، حيث مثلت القارة أكثر مناطق العلميات عددا و كثافة و تنوعا في العالم وقد ساهمت عدة عوامل في ذلك يمكن إيضاحها فيما يلي : :

أ- إتجاه الدول الغربية إلى تشجيع الدول الأفريقية على التكفل بشؤونها الأمنية .
ب-تشجيع ميثاق الأمم المتحدة من خلال المادة 52 على تفعيل الأمن القاري .
ج-وجود مواد تنص على تنسيق السياسات الأمنية .
د-قامت جمهورية جنوب أفريقيا بعرض مشروع برتوكول مجلس السلم و الأمن .[1]
كما أقترح الرئيس الليبي في قمة دوبرن إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية و جيش أفريقي موحد لكن بعد التداول تم الأتفاق على صيغة مجلس السلم والأمن الأفريقي ،وستتعرض الدراسة إلى محتويات برتوكول المجلس بإختصار

1-إبراهيم أحمد نصر الدين ، "**دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية**" ، (القاهرة :مكتبة مدبولي،ط1، 2001) ، ص 41

طبيعة وهيكل المجلس

يعتبر المجلس جهازا لصنع القرار المتعلق بمنع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية ويساعد المفوضية نظام الأنذار المبكر القاري .

الأهداف :

يقوم المجلس بتعزيز السلم والأمن في القارة وفق المقاربة الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة و المتمثلة في حفظ وبناء السلم وتشجيع الديمقراطية وإرساء حكم القانون .

المبادئ : يقوم على المبادئ التالية

أ–مبدأ تسوية المنازعات بطرق سلمية .

ب –الإستجابة المبكرة في تسوية النزاعات لإحتواء الأوضاع .

ج– إحترام الحدود الناتجة عن الأستقلال .

د – عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

تشكيل المجلس :

يتشكل المجلس من 15 عضوا ينتخبون في مؤتمر القمة 5أعضاء لمدة ثلاث سنوات و 10 أعضاء لمدة سنتين و يراعى في الإنتخابات المسائل التالية :

- التمثيل الإقليمي .
- أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بالألتزامات بما فيها الألتزامات المالية .
- أن تكون قادرة على تجهيز بعثة في الأتحاد الأفريقي .

كما أن المجلس بإمكانه إنشاء لجان فرعية أو مؤقتة حسب الحاجة .

رئاسة المجلس :

يتم تداولها شهريا حسب الترتيب الأبجدي .

دور رئيس المفوضية :

يقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس ،كما يقوم بكل أعمال الأمانة من تحضير للوثائق والتقارير ويساعد الرئيس سكريتارية للمجلس تكون مهمتها التعامل مع مسائل إدارة و منع و تسوية المنازعات .

آليات المجلس (اللجان):

-**لجنة الحكماء** : هي مجموعة من الشخصيات تتكون من 05 أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشخصيات الهامة التي لها إسهامات في مجال السلم و الأمن الأفريقي و يختارهم رئيس المفوضية .

نظام الأنذار المبكر : هو عبارة عن وحدة خاصة بجمع المعلومات المتعلقة بالنزاعات الأفريقية ،حيث تقوم برصد كل المعلومات التي من شأنها المساهمة في الوقاية من الأزمات، و قد بدأ بدأ تأسيس نظام الأنذار المبكر منذ 2003 في قمة مابوتو عاصمة موزمبيق حيث تم إعتماد عدد من الإجراءات لتأسيس النظام تضمنت ورشات عمل و مشاورات تم على إثرها إقتراح تعديل الفصل بين تنسيق المعلومات وتحليلها وتفسيرها ،وبين الإجراءات الوقائية ، وفي سنة 2005 تم إعتماد خارطة طريق لم تنفذ إلا في ديسمبر 2007 ، ويهدف هذا النظام إلى توفير الخبرة المطلوبة للمسؤولين عن مهام الأنذار المبكر إضافة لتوفير مستوى مناسب من العمل الآلي لمعالجة البيانات [1]

1- مجدي صالح "**دور المجلس مجلس السلم و الأمن الأفريقي في تسوية الصراعات الأفريقية**" (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط 1 ،2000)، ص82

القوة الأفريقية الجاهزة :

هي أداة للتعامل مع الصراعات الأفريقية فور وقوعها والعمل على الحيلولة دون تدويلها، وتتكون من فرق تضم عناصر عسكرية ومدنية تبقى في بلدنها الأصلية وتنشر عندما يكلفها المؤتمر أو مجلس السلم والأمن وقامت جمهورية جنوب أفريقيا بإتخاذ كل الإجراءات التنفيذية لتجسيد ألية القوة الأفريقية الجاهزة حيث إحتضنت مركز القيادة و القاعدة اللوجيستية لهذه القوة ببريتوريا . .

لجنة أركان الحرب :

تتكون من كبار الضباط العسكريين ،وتقوم بمهام الإستشارة للمجلس بشأن الإحتياجات الأمنية و العسكرية و وضع الخطط و إدارة عملية منع وإدارة و تسوية الصراعات بناء على قرارات المؤتمر تقسم القارة إلى عدة أقاليم و لكل فرع إقليمي رئيس أركان ولهذه الهيئة ترجع صلاحيات وضع الخطط لقوات التدخل السريع .

صندوق السلم :

هو صندوق أنشئ تطبيقا للمادة 21 من البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي تتعلق وظيفته بتمويل مهمات حفظ وبناء السلم وكل ما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالدبلوماسية الوقائية ،كما يقوم بتمويل عمليات المجلس وكل أجهزته ويمول بتبرعات الأعضاء وتبرعات المجتمع المدني وما يوجه من إنتقاد للمجلس حسب البرتوكول المنشئ له أنه تجاهل دور المنظمات الإقليمية ،كما تجاهل الدول المركزية كجنوب أفريقا ومصر ، ،الجزائر ونيجريا ر،غم أنه تحدث عن 05 دول و10 دول ،لكن عدم الوضوح يخلق صراعات عند الإنتخاب ،كما تجاهل دور المجلس التنفيذي [1]

1- إبراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق ،ص 49

و يتوقع أن تساهم الآلية الجديدة للميزانية أو النظام الخماسي الخاص بالإتحاد الأفريقي في تحسين تمويل صندوق السلم والأمن (أي تبني قاعدة 25% توجه لتمويل صندوق السلم)
و إذا نظرنا إلى دور دولة جنوب افريقيا في إنشاء المجلس فإننا نلاحظ أن:

1-لقد تم إعداد البرتوكل المنشئ للمجلس من طرف ديبلوماسيي جنوب أفريقيا بإعتبارها مقر دورة ورئاسة الإتحاد الأفريقي سنة 2002 كلها .

2- لقد كانت جمهورية جنوب أفريقيا سباقة في إنشاء هذه آلية الأنذار المبكر في إقليم جنوب أفريقيا.

3-لجنة الحكماء بها عضو من جنوب أفريقيا هو رئيس المحكمة الدستورية (أول رئيس) .

4-القوة الأفريقية تم تشكيلها بالنسبة لجنوب أفريقيا، وإحتضت مركز القيادة و الدعم اللوجيستي مدينة بيريتوريا.

5-صندوق السلم ساهمت فيه دولة جنوب افريقيا .

وسيتم التعرف على هذه الأدوار من خلال أزمتي دارفور وأزمة بوروندي .

المطلب الثاني :دور جنوب أفريقيا في أزمة بورندي

قبل الولوج في تفاصيل أزمة بورندي يجدر بالدراسة التعرض للمعطيات الجغرافية لبورندي ثم تركيبتها السكانية ثم طبيعة الصراع وبعد ذلك دور الإتحاد الأفريقي من خلال بعثته إلى هذه الدولة ومساهمة جنوب أفريقيا في هذه البعثة و حدود النجاح.

أولا معطيات جغرافية :

جمهورية بورندي هي من بلدان أفريقيا الشرقية ،وتحتل سهلا في قلب أفريقيا وتتواجد بها بحيرة تانجانيقا ،وهي ثاني بحيرة في أفريقيا ، تحدها رواندا شمال ، تنزانيا شرقا وجنوبا ،الكونغو الديمقراطية غربا وتشترك في حدودها التي تبلغ 250 كلم مع رواندا و233 كلم جمهورية الكونغو الديمقراطية .

ثانيا السكان :

ويبلغ عدد سكانها 11.1 مليون نسمة و تقدر نسبة النمو السكاني بـ: 3.26% يتشكلون من أثنية الهوتو التي تمثل أغلبية السكان أكثر من 80% والتوتسي تمثل الأقلية بنسبة 15%ويعيش بها عدد من اللاجئين يبلغ 32.000 ساكن [1]

2-الخريطة السياسية لجهورية بورندي

1-رشا السيد عشري،**الصراع في بورندي**:الجذور و التداعيات،(مصر :المعهد المصري للدراسات،2016)ص ص1-24

أصل الصراع :

لقد كانت قبيلة التوتسي تسيطر على مؤسسات الدولة الإدارية ،فحكام المقاطعات أغلبهم من التوتسي وكذا ضباط الجيش ،مما جعل الهوتو بصفتها صاحبة الأغلبية السكانية في بورندي تطالب بحقها في إدارة البلاد ،ورغم أنه الهوتو تم إدماجهم في السلطة الجديدة بتعيين رئيس الوزراء بيتر نجد أنديرموي وهو منهم إلا أن إغتياله أدى بالهوتو إلى القيام بمحاولة إنقلابية فاشلة .

وهو الأمر الذي أدى إلى حدوت صدمات بين الطرفين دعمت موقف المتطرفين من التوتسي الذين وصلوا إلى السلطة ،حيث وقعت إبادة جماعية في قبيلة الهوتو، وفر حوالي 50 ألف منهم إلى رواندا [1]

وفي فبراير 1991 شكل قادة الهوتو حكومة جديدة تسير وفق ميثاق الوحدة الوطنية الذي أجيز بالإستفتاء وأدينت كل أشكال التمييز ،وهكذا فإن الحوار الديمقراطي الوطني حول الوحدة قد جعل بالإمكان إحداث تحول سياسي في مسار الأحداث بالرغم مما شاب الحملة الإنتخابية الرئاسية والبرلمانية من شعارات تحرض على العداء العرقي [2] وقد أغتيل الرئيس المنحدر من قبيلة الهوتو وإستولى التوتسي على السلطة وإندلعت أعمال عنف جديدة قام بها الهوتو إنتقاما لمقتل الرئيس ومقاربه وكان رد فعل متطرفي التوتسي هو مساعدة الجيش في عملية الإبادة الجماعية وتوالت عمليات الإغتيال ،حيث تم إغتيال الرئيس الجديد المعين مع رئيس رواندا في الطائرة سنة 1996 .

وكانت نتيجة هذا الصراع الطويل فرار أكثر من 2 مليون شخص من الهوتو إلى رواندا و تنزانيا [3] .

1- مرجع نفسه ص1-24

2-إبراهيم احمد نصر الدين ، مرجع سابق ص301

3- المرجع نفسه، ص315

و نظرا للأثار السلبية التي تركتها هذه الأزمة الممتدة لعشرات السنين وهذا الصراع غير إقليمي ،والذي يغذيه النظام التسلطي عبر الأثار السياسية والإقتصادية والأمنية ، فقد قام المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والإتحاد الأفريقي بوضع إستراتجية لمواجهة هذه الأزمة .

جهود جنوب أفريقيا من خلال مجلس السلم و الأمن الأفريقي

لقد كان مجلس السلم والأمن الأفريقي عبارة عن جهاز لتنفيذ قرارات أجهزة الإتحاد الأفريقي المتعلقة بمسائل السلم والأمن،وفي هذا الإطار قام الإتحاد الأفريقي بإنشاء مكتب تنسيق للإتحاد الأفريقي في بورندي ومنطقة البحيرات والذي يتخذ من بوجمبورا مقرا له كما تم وإلى غاية 2015/10/02 وضع إتفاق لدعم السلم في منطقة البحيرات وبورندي ،وكذا الندوة الدولية لمنطقة البحيرات ،وتم تكليف التنظيم الإقليمي لجنوب أفريقيا (SAC) بوضع ميكانيزم جهوي لمتابعة تنفيذ إتفاق الإطار حيث تم عقد إجتماعات مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم 657،677،705 لسنة 2017 ، وعملا بالمواد12،13،16من برتوكول المجلس حول حالة القوة الأفريقية للإستجابة (FAA) وقدرتها على الإنتشار والإستجابة للأزمات ،حيث تم السماح لها بنزع سلاح المجموعات المسلحة (FDLR) إذا لم تنسحب بتاريخ جانفي 2015 وهذه القوات مكونة من دولة جنوب أفريقيا ومالاوي وبدعم من الإتحاد الأفريقي والندوة الدولية حول البحيرات ، للإشارة فأن القوات الوطنية لتحرير بورندي كانت تهاجم مخيمات الأطفال والنساء كما قام مجلس السلم والأمن عبر آلياته بدعم عمليات بناء السلم من خلال بعقد ندوات منها ندوة حول المصالحة في 2015/10/20 حيث تم التركيز فيهاعلى دور المرأة ذات الإرادة les femmes foi .

و شارك في الندوة قادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني ، ومنذ 2005 وإلى غاية 2017 توجد أنشطة مكثفة لتسوية الأزمة في بورندي للأشارة فإن جمهورية جنوب أفريقيا لعبت دورا كبيرا في منطقة البحيرات بسبب قرب هذه المنطقة من إقليم جنوب أفريقيا (SADAC) وأهمية هذه المنطقة للسلم العالمي حيث دخلت الأمم المتحدة كطرف إضافة، للإتحاد الأوروبي وقد دعمت هذه الهيئات الإتحاد الأفريقي و تركت مهمة التدخل المباشر في المنطقة لدول

الإقليم (جنوب إفريقيا،مالاوي، تنزانيا) وقصد تسوية الأزمة البورندية بشكل جدي فإن الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي قد ركزوا جهودهم على حفظ السلم و بنائه بدعم التحول الديمقراطي ومحاربة مظاهر التخلف الإجتماعي ،خاصة إذا علمت أن الأمية لوحدها تمس 85 %من المجتمع ،كما أن إتفاق الإطار أدرج مساهمة القطاع الخاص والبنك العالمي للتنمية في تمويل عمليات التنمية .

المطلب الثالث : جنوب أفريقيا و أزمة دارفور

تعتبر أزمة دارفور من الأزمات الكبرى التي شهدتها القارة الأفريقية، ومثلت تحديا صعبا لمؤسسات الإتحاد الأفريقي لذا تسعى الدراسة إلى فهم هذه الأزمة ودور الإتحاد الأفريقي خاصة جنوب أفريقيا في تخفيف الأزمة ،والسعي نحو حلها .

أولا المعطيات الجغرافية :

تقع منطقة دارفور في غرب السودان تحدها من الشمال الغربي ليبيا، وتشاد من الغرب ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، ويتكون الإقليم من ثلاث ولايات :وهي شمال دارفور، جنوب دافور وغرب دارفور، وتبلغ مساحة الإقليم 448 ألف كلم^2 أما عدد السكان فيقدر بنحو 6 ملايين نسمة ،كما يوجد بها 30جماعة إثنية

3-خريطة تتضمن التقسيم الإداري للمنطقة دارفور بجمهورية السودان

ثانيا السكان :

تتكون من قبائل عربية تمتهن الرعي وقبائل افريقية تحترف الزارعة ،والقبائل الأفريقية هي الفور ،المساليت والزغاوة ،وتسطير على هذه المنطقة الطريقة المهدية التي دخلت في مواجهة مع الإنجليز عند إحتلال السودان، وقتلت أحد جنرالاتهم ،وتعيش منطقة دارفور تخلافا كبيرا نتيجة الجفاف الشديد الذي ضرب المنطقة ،كما أدت هذه الموجة إلى شح الموارد المائية مما زاد من معاناة السكان، وتمتلك دارفور في باطنها ثروة معدنية كبيرة منها النفط ،اليورانيوم إضافة إلى الحديد الذي يبلغ إحتياطه 10 مليون طن ،والزنك والنيكل والبوكسيت [1]

ثالثا أسباب الصراع : تعود الأزمة إلى عدة أسباب منها :

- تدني مستوى التنمية وذلك لوجودها في مناطق مقفلة حيث تفتقر للبنية التحتية .
- التهميش السياسي وعدم مشاركة أهالي دارفور خاصة الأثنيات الأفريقية في الإدارة والجيش .
- إنتشار السلاح نتيجة الحروب الأهلية في الدول المجاورة .
- لعبت الثروة التي حوتها باطن الأرض دورا كبيرا في تحريك أطماع أطراف الصراع والدول الكبرى .

رابعا أطراف الصراع :تشكل أطراف الصراع في دارفور من :

1-**الحكومة السودانية ومليشياتها** :هذا الطرف أصيل في معادلة الصراع ،حيث أن الحكومة السودانية قامت بمحاباة الشمال على حساب الأقاليم الأخرى ، فبالرغم من كونه أقل الأقاليم الأخرى سكانا ، حيث يعيش فيه 3.5 مليون نسمة من إجمالي السكان إلا أنه حصل منذ الإستقلال في المتوسط على نحو64.9% من المشاركة في السلطة ،أما الطرف الأخر فحصل على 10.2%من المشاركة في السلطة، كما إتهمت الحكومة السودانية بمحاباة العنصر العربي في مواجهة العناصر الأفريقية .

1-سامي السيد أحمد،الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور **أفاق أفريقية** المجلد 7 العدد 24 ربيع 2007 ص ص 15-34.

2- **حركات التمرد في دارفور**: والتي تتكون من عدة تنظيمات وهي :

أ -**حركة جيش تحرير السودان** وتتكون عناصرها من قبائل أفريقية لجأت إلى جبل مرة إبتداءا من سنة 2002 وتجد أصولها الأيدلوجية في الحركة الشعبية لتحرير السودان ثم غيرت تسميتها إلى جبهة تحرير دارفور ، وقد ظهرت إنقسامات بين قياداتها بسبب مواقف من الحكومة [1]

ب- **حركة العدل و المساواة** :نشأت هذه الحركة سنة 1999 وتعود أصولها إلى الزعيم حسن الترابي مما جعل الأمر يبدو وكأنه مرتبط بالصراع على السلطة ، وهذه الحركة ضعيفة عسكريا بالمقارنة مع جيش تحرير السودان ،إلا أنها تمتلك برنامجا سياسيا قويا ، حيث تدعو إلى إصلاح سياسي للدولة وإعادة تشكيل الدولة السودانية على أساس ستة أقاليم [2] أما قادة الحركة فينفون صلتهم بالترابي ،وشملت الحركة إنشقاقين مارس 2004 وأبريل 2005 .

ج-**تنظيمات جديدة:** توجد تنظيمات أخرى ليس لها نفس النفوذ مثل العدالة الفيدرالي الديمقراطي .

وما يمكن ملاحظته أن أطراف الصراع متعددة والمعارضة تشهد إنشقاقات مستمرة، مما يصعب من مهمة تسوية الأزمة، وضعف المعارضة في مواجهة الحكومة .

خامسا إنطلاق الصراع :

كانت بداية الصراع بمواجهة بين القبائل العربية والقبائل ذات الأصول الأفريقية ،فالأولى تمتهن الرعي والأخرى تحترف الزراعة ،وذلك بسبب الجفاف والصراع على الماء والأراضي الخصبة ،ونتيجة إنتشار السلاح بدأ القتال بعد مقتل شخص من طرف القبائل الأفريقية ، مما أثار القبائل العربية .

1- بقاص خالد ، مرجع سابق ،ص. 104.

2 سامي السيد أحمد ، مرجع سابق ،ص 20

وقد قامت حركة تحرير السودان بأعمال هجومية مما دفع الحكومة إلى تسليح بما يسمى " الجنجاويد" للإستعانة بهم على قمع التمرد وكما أعلنت دارفور منطقة عمليات عسكرية وكانت أكبر عملية عسكرية من المتمردين هو ذلك الهجوم الذي تعرضت له مدينة الفاشر عاصمة ولاية دارفور الشمالية وأسفر عن إلحاق خسائر كبيرة بالجيش السوداني تمثلت في سقوط 71قتيلا وأسر 30شخصا وتدمير 6 طائرات ، وهو ما دفع بالحكومة بالرد بعدة عمليات عسكرية أسفرت عن مقتل 300.00 شخص كما تعرض 180.000 شخص إلى الموت جوعا ونزوح 1.6 مليون شخص و فرار نحو 200 ألف لاجئ للدول المجاورة [1]

سادسا سبل التسوية الأفريقية :

لقد تدخلت العديد من الأطراف قصد المساهمة في تسوية الأزمة منها تشاد ،ليبيا أوما يعرف بالجهود الثنائية و ستقتصر الدراسة على بحث الدور الذي لعبه الإتحاد الأفريقي وخاصة مساهمة دولة جنوب أفريقيا

أ-الإتحاد الإفريقي :

ساهم الإتحاد الإفريقي في دعم جهود التسوية لأزمة دارفور من منطلق أن مشكلات القارة تحل داخل القارة و رغم معارضة الحكومة السودانية لهذا الأمر في بادئ الأمر وإعتباره تدخلا في الشأن الداخلي إلا أنها قبلت بالوساطة التي قادها الإتحاد الإفريقي .

وقد شملت وساطة الإتحاد الإفريقي 7 جولات شاقة وصعبة أفضت إلى توقيع إتفاق أبوجا الذي تحفظت عليه بعض أطراف المعارضة ،وقد عالج هذا الإتفاق المسائل المتعلقة بالتنمية في دارفور وإقتسام السلطة، المسائل السياسة والأمنية، وقد أثنى الرئيس السوداني عمر البشير عن الإتفاق إلا أن المعارضة رفضته و قد جاء هذا الإتفاق نتيجة لضغوط دولية على السودان[2]

1- المرجع نفسه، ص 22

2- المرجع نفسه،ص50.

ب-تدخل مجلس السلم و الأمن :

قام الأتحاد الإفريقي بعدة مجهودات، عبر مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي كلف بإرسال قوة لمراقبة وقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك تطورت هذه المهمة إلى مهمة حماية القوات الأفريقية ذاتها وحماية السكان ، وكان قوام هذه القوة 1900 رجل، إلا أن شساعة المساحة وضعف الخبرة وشح الموارد المالية وتحيز القوة الأفريقية للحكومة في رأي المعارضة وبتحريض من الدول الكبرى ،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أفشلت مهمة مجلس السلم والأمن الإفريقي ،حيث تقرر تحويل ولاية القوة إلى الأمم المتحدة ،وتشكلت بذلك قوة مشتركة أممية إفريقية وتقدم هذه البعثة تقريرا لمجلس الأمن كل ثلاث أشهر، ويشمل عملها دعم عملية السلام الشامل الوساطة رفيعة المستوى و العمل الإنساني و تتصدى لأعمال العنف او النهب .

ج-مساهمة جمهورية جنوب أفريقيا:

أسس المجلس بالتعاون مع المفوضية فريقا رفيع المستوى برئاسة تامومبيكي رئيس دولة جنوب أفريقيا كلفه بزيارة دارفور لبحث سبل تسوية الصراع ، حيث زار الفريق دارفور ثلاث مرات لبحث سبل تسوية الصراع إلى غاية جوان 2009 ،و إجتمع مع ممثلي المجتمع المدني و زعماء القبائل و مجموع مسوؤلي المعارضة ،وقام بتقديم إقتراحات حول المسؤولية عن الجرائم و تنسيق عملية السلام في دار فور و التوفيق بين الأطراف، كما لعبت دولة جنوب أفريقيا دور نشاطا دبلوماسيا بعد صدور مذكرة إعتقال ضد الرئيس السوداني عمر البشير ، فقامت بطلب تأجيل مذكرة الإعتقال إلى غاية إلغائها نهائيا ،لإن إعتقال رئيس أفريقي سيكون سابقة خطيرة .

وقد طالب الإتحاد الأفريقي بإشراك اللجنة الأفريقية لحقوق الأنسان في التحقيق في قضايا الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية في دارفور

و من جانب اخر فإن أزمتي بورندي و دارفور تكشفان أن الأزمات و الصراعات الأفريقية ترجع إلى طبيعة التركيبة الأثنية وعلاقتها بالسلطة السياسية ،وطبيعة النظام السياسي للدولة وكذا العلاقة مع الدول المستعمرة سابقا ،فهذه الأمور تؤثر بشكل جلي على فعالية المنظمة ودورها بإعتبارها إطار التعاون القاري قصد ترقية وتنمية القارة وتعزيز السلم والأمن الأفريقي،

ولقد كشفت هذه الأزمات عن عدم قدرة الإتحاد عن التصدي بصفة فردية لهذه المشكلات ، بل يجب عليه أشراك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة (البعثات المشتركة) والإتحاد الأوروبي وكذا الدول الكبرى ،ويعكس هذا التجلي ضعف القيادات الأفريقية في الدفع نحو جعل الإتحاد الأفريقي مركزا لحل لنزاعات الأفريقية ،وتركيزها فقط على بقائها في السلطة أكثر من أي هدف آخر .

الفصل الثالث

معوقات و تحديات
الدور الجنوب الأفريقي

تمهيد :

سعت الدراسة في الفصول السابقة إلى بحث أدوار الخلفيات التي تساند جمهورية جنوب أفريقيا في تفعيل الإتحاد الأفريقي ،في حين سيتعرض هذا الفصل إلى معيقات هذا الدور عبر متغيرين الأول يتعلق بالتطورات الداخلية لجمهورية جنوب أفريقا أما الثاني فسيتطرق للتغيرات التي أصابت المنظومة القارية .

المبحث الأول التغيرات في جمهورية جنوب أفريقيا

يبدو أن التغيرات والتحولات التي تحدث في جمهورية جنوب أفريقيا داخليا ستلقي بظلالها على دورها الخارجي ومنها دورها داخل منظمة الإتحاد الإفريقي والذي يمكن تقسيمه إلى تحولات سياسية و إجتماعية وإقتصادية

المطلب الأول التحولات السياسية و الإجتماعية :

تعتبر التجربة التي مرت بها دولة جنوب افريقيا من أهم التجارب التي تشهدها القارة ،حيث أن التحول السياسي يعتبر مؤشرا على التطور الذي بلغته دولة جنوب أفريقيا ،فقد إعترف الدستور الجنوب الأفريقي الجديد بالحفاظ على حقوق وإمتيازات السكان البيض مقابل إلغاء نظام الفصل العنصري و إعتماد النظام التعددي الفيدرالي ،مما أدى إلى وجود تحولات أساسية وهي الإنتقال من نظام الفصل العنصري إلى نظام ديمقراطي ، وكذلك إخراج الفئات المهمشة من السكان الأصليين والملونيين من الظروف السيئة التي يعشونها (الأمية وإنعدام الخدمات الصحية وإنتشار الأمراض) ،كما أن جنوب أفريقيا كانت تعاني من حصار إقليمي بسبب نظام الفصل العنصري مما تطلب العمل على إعادة إدماج الدولة في النظام الأقتصادي العالمي .
و هو ما تطلب إعادة النظر في المنظومة بصفة شاملة بدءا من الإقليم * قد سيطر نظام الفصل العنصري على كل مفاصل الدولة بدءا من شغل الإقليم بإعتباره أداة للتخطيط وتوجيه المجتمع وهو الأمر الذي جعل النظام الجديد الديمقراطي يقوم بإعادة النظر في هذه المسائل قصد مواجهة التحديات والتناقضات التي تطرحها مشكلات الإنتقال الديمقراطي [1]

1-Philippe gervais-lanbory, afrique du sud les temps du changements ,Herodote 2003/4 N111 PP81-98.

*المقصود بهذه العبارة هو التخطيط الشامل لأنشطة المهيكلة في المجتمع من السكن ،المرافق العامة و الأنشطة الإقتصادية

إن هذه المقولة تشير إلى أنه التغيير الذي حدث في جنوب أفريقيا أي الأنتقال إلى نظام جديد (مابعد الأرباتايد) يحمل في طياته التناقضات التي سوف تعيشها هذه الدولة والمجتمع ،من جهة طموحات لتحول سياسي يؤدي إلى بناء أمة متعددة الأعراق لها نفس الحقوق والواجبات وطموح الاندماج في الإقتصاد العالمي حيث كانت جنوب أفريقيا تعاني اثار عقوبات إقتصادية. ولقد نظر دارسون إلى جنوب أفريقيا كدولة تشهد ديمقراطية حقيقية تسير بصفة جيدة وبيئة إقتصادية هي في طور التحديث وعليستدلون بذلك بوجود الخدمات الأساسية من سكن وكهرباء ، كما أن جنوب أفريقيا تمثل حديث الساعة من حيث النجاح و الوزن الإقتصادي في القارة .

وبالمقابل فإن الإحصائيات التي تبرزها التقارير ثبتت فقدان الإقتصاد الجنوب الإفريقي أكثر من 500.000 منصب عمل فقدت في قطاع المناجم ، الفلاحة و الصناعة بسبب السياسة الليبرالية الجديدة لحكومة وما يتنج عنها من زيادة رقعة الفقر و إرتفاع نسبة الجريمة ، كما أدى الإعتراف للبيض بالبقاء في وظائفهم العليا في مناصب الأمن و الشرطة التي لم يكن للسود القدرة على شغلها .

مما أدى إلى إنشقاق في التحالف السياسي ،فالحكومة تتبع طريقة الليبرالية التي تمنح إمتيازا وللإستثمارات الأجنبية ،والإنفتاح على الخارج ثم تبنت كذلك سياسية الشراكة بين القطاع العمومي و القطاع الخاص و لم تعد من أولوياتها مسائل إعادة توزيع الدخل [1] ، بينما تدافع النقابات والحزب الشيوعي على الطبقات الفقيرة ، والتي قادت موجة من الإحتجاجات من طرف الأحزاب الشيوعية والحزب الوطني ،فخسر الحزب الوطني مقاعد بلدية في جنوب أفريقا وخاصة بلدية جوهاسبورغ مما دفع إلى إستقالة تاموبيكي ،وجاء منافسه زوما الذي كان يتهمه بالفساد السياسي الذي تمثل في الحفاظ على الإمتيازات والتحالفات بين الرأسمالية الزنجية والحكومة .

1-IBID,PP, PP81-98.

التناقض الإجتماعي الثقافي:

بعد أن تعرضت الدراسة إلى التناقضات المترتبطة بالتحول السياسي المتمثل في الفساد ثورة النقابات والأحزاب السياسية الشيوعية والغربية منها ، فإن العدالة التي بشرت بها حكومة ما بعد الأبارتايد لم تتحقق ،حيث يسيطر العشر من السكان البيض على نحو 51.2 %من الثروة ، كما يحوزن على و 61.2% من الدخل القومي ،بالمقابل فإن السكان السود والذي يمثلون 75% من السكان فيحوزن على 27.6% من الدخل القومي ،كما نجد أن 9 ملايين سود يفتقرون للمأوى ويسكنون الصفيح [1] وهو أمر يتبعه عدم حصول هاتيه الشريحة من السكان على الماء الصالح لشرب، وكذا الرعاية الصحية وهذه الوضعية تجعل مستقبل الدولة عرضة لعدم الإستقرار الإجتماعي ، أما مسألة الثقافية فتتمثل في طموح النظام إلى العمل على الإدماج الإجتماعي الوطني للفئات المختلفة،ويلعب التعليم دورا رئيسيا في إندماج الوطني ،وكذلك في الترقية الإجتماعية فهو مدخل إلي ترقية الفئات المهمشة، لكن توحيد مظمومة التعليم ببرامجها تصطدم بمعارضة من السكان البيض ،الذين يحتاجون بمادة دستورية التي تعترف لهم بالحق في المحافظة على هوايتهم الأفريكانا عبر المحافظة على مظمومة خاصة بهم تحترم خصوصيتهم ،وإعتبروا أن عملية توحيد البرامج التعليمة يعتبر هجوما على هويتهم وبالتالي فإن هذا الوضع يجعل مستقبل الدولة الثقافي يعاني من إختلالات .

1- مها عبد اللطيف, مرجع سابق

المطلب الثاني : التطورات الأقتصادية

يعتبر التطور الأقتصادي أهم ميزة لجمهورية جنوب أفريقيا و ذلك لأنها الدولة الأفريقية التي تصنف و تحضر إجتماعات G 20 وذلك نتيجة قوة إقتصادها وقد بينت الدراسة في الفصل الأول الوزن الإقتصادي لهذه الدولة ،حيث باشرت جنوب أفريقيا عملية الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال الإستفادة من تنوع ثرواتها وإتباعها للنظام الرأسمالي الذي لم تتراجع عنه الدول رغم أن النظام الجديد يتكون من قيادات كانت إلى وقت قريب تتبع الأفكار اليسارية (نلسون مانديلا) وتتحالف مع المعسكر الإشتراكي قبل إنهياره ،ولقد سجلت دولة جنوب أفريقية تعافيا إقتصاديا رغم الأزمة الإقتصادية ، كما ربطت علاقاتها مع الأقاليم الإقتصادية الكبرى سواء دول البريكس أو الدول الأوربية ،كما تتعرض دولة جنوب أفريقيا إلى منافسة سواء من دول داخل القارة أو خارجها لكن يبقى الوزن الإقتصادي أهم مؤشر لمستقبل الدور الذي ستلعبه دولة جنوب أفريقيا في تفعيل الإتحاد الأفريقي ،سواء مبادرتها الخاصة بالنهوض الأفريقي أو الأجندة الأفريقية ،و رغم ما يقال عن جنوب أفريقيا من منافسة الدول من خارج ، حيث دولتي البرازيل والصين أصبحت ترتبط بعلاقات إقتصادية مباشرة مع دول مثل أنغولا،تنزانيا، موزمبيق دون المرور على جنوب أفريقيا

المبحث الثاني :تحديات الفضاء الأفريقي و الدولي

بعد أن تعرضنا للتحديات والأفاق التي تطرحها التفاعلات التي تحدث في جمهورية جنوب أفريقيا باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على الإتحاد الأفريقي سنطرح التحديات والأفاق التي تمييز الفضاء الأفريقي ، إن أهم سمة تميز الفضاء السياسي هي التغيير الذي له بعدان التغيير المخطط له و الذي يأتي بإدارة الفواعل سواء الأفارقة أو غير الأفارقة و البعد الثاني هو التغيير العفوي و الذي يتمثل في الاثار والأحداث ،بمعنى التغيير فمنذ سنة 1976 تبنت الدول الأفريقية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية نظام الإقليمي كأداة أفريقية لتسير منظمة الوحدة الأفريقية ثم ورث الإتحاد هذا النظام و قسمت القارة إلى إقليم شمال أفريقيا ، أقليم جنوب افريقيا ،إقليم غرب افريقيا ، أقليم شرق أفريقيا [1] و ستتعرض الدراسة لأبرز هذه التغييرات

المطلب الأول : التغيرات في الأتحاد الأفريقي

لقد شهد الإتحاد الأفريقي عدة تطورات ستؤثر على مستقبله مست دول شمال أفريقيا وهذه التحولات التي ستتعرض لها الدراسة من خلال إبراز التغيير الذي حدث في مصر و ليبيا ، و المنافسة التي تعيشها دولة جنوب أفريقيا طرف دول افريقيا تؤثر على دورها في الإتحاد الأفريقي و هما دولتي نيجريا و أنغولا .

أولا دولا الشمال الأفريقي و التحولات السياسية العربية

يتميز الشمال الأفريقي بكونه الإقليم التي تتقاطع فيه هويتان الدول الأفريقية الزنجية و الثانية هي مفهوم الشرق الأوسط الذي تتباه الدول الغربية خاصة بريطانيا و الولايات المتحدة ،فدول مثل مصر، ليبيا، تونس، الجزائر تنتمي إلى منظومة الجامعة العربية ،وهذا الأمر أثار الكثير من النقاش داخل التنظيم الأفريقي القاري الذي دعا إلى تبني فكرة تنظيم أفريقي بدون دول عربية لكن المجهودات التي بذلتها مصر الناصرية أفشلت هذا الطرح [2]

1-Guide de l’africaine,op,cit, p18-20

2-حلمي شعراوي ، **"أفريقيا من القرن إلى القرن"**(القاهرة: مكتبة جزيرة ،ط 1، 2010،)ص. 249.

و لقد شهد هذا الإقليم منذ 2011 تغيرات سياسية عميقة أثرت على الإتحاد الأفريقي و طرحت عليه تحديات جديدة تمثلت في ما يسمى إعلاميا (ثورات الربيع العربي)

1-واقع التحولات السياسية العربية

تتحفظ الدراسات المستقلة عن توصيف ما حدث "بالربيع" لان هذا يسجل موقفا من الأحداث و يسمها البعض الثورة و يرى البعض أن الأحداث لم تصل إلى مبتغاها المتمثل في تغيير النظام و تنصيب سلطة جديدة ،و بالتالي فهي موجة إحتجاجات تطالب بتغيير الأنظمة السياسية و ثورة ضد الأوضاع الأقتصادية و الإجتماعية السيئة.

تمتاز هذه التحولات السياسية بكونها حركات مطلبيه لا توجد وراءها تيارات أو أحزاب سياسية و إنما تتبناها جمعيات المجتمع المدني ويعزو الكثير من المحللين ظهور الحركة بمظهر الإستقلالية عنالأحزاب السياسية إلى حرصها على عدم الإرتباط بأي جهة،كما إستفادت من الفضاء الإعلامي الأجنبي الذي غطى الأحداث بشكل فيه الكثير من التحريض . لكن هذه العفوية أدت إلى غموض و عدم وجود مرجعية سياسية[1]

لكن الواقع أفضى إلى أن هذه العفوية ما هي إلا دليل على عدم وجود مرجعية سياسية أحيث أنه ما من ثورة تنجح إن لم يكن لها تنظيم أو كيان سياسي أو أن يقودها كيان سياسي يوجهها التوجيه الصحيح [2] .

إن إقليم الشمال الأفريقي تنتمي لها دول لها أهمية كبرى في الإتحاد الأفريقي من قدراتها الإقتصادية ليبيا والجزائر أو قدارتها الرمزية كمصر

1-عبد الإله بلقزيز ،الربيع العربي جرد الحساب أولية ،**المستقبل العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد447 ،سنة 2016،ص ص 29-44 .

2- المرجع نفسه، ص29-44

2-مصر و التحول السياسي بعد 2011

تعتبر مصر من الدول التي لها مكانة كبيرة في التنظيم الأفريقي و لكن هذا الدور كان يجد له منافسة من طرف دولة جنوب أفريقيا التي رغم تأييد مصر لها قبل نهاية نظام الفصل العنصري ،إلا أن جنوب أفريقيا بعد ذلك لم تكن تؤيد نظام حسني مبارك لأسباب تتعلق بالتنافس في الدور على زعامة القارة ،و بالنسبة للتحولات التي شهدتها مصر فقد أيدت وجود محمد مرسي كرئيس شرعي منتخب من خلال البيان الذي صدر في 30 جوان 2013 والذي إعتبر أن التغيير في مصر غير دستوري و أن الرئيس الشرعي هو محمد مرسي وأدانت قمع أنصاره ،وقد إستنكرت وزارة الخارجية المصرية ذلك و ذكرت جنوب أفريقيا بأنها قد قامت بقمع عمال المناجم ،كما تم رفض إستقبال ممثل الحكومة المصرية في مأتم الرئيس نيلسون مانديلا إلا أن شبكات العلاقات التي تحوزها مصر مع الدول الأفريقية و تأييد الإنقلاب من بعض الدول الغربية أدى بجنوب أفريقيا إلى مراجعة موقفها وذلك بقيام وزير الأمن الجنوب الأفريقي بزيارة مصر و تأييد رفع التجميد عن مقعد مصر في الإتحاد الأفريقي[1]

أما بالنسبة للإتحاد الأفريقي فقد إعتبر الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي الذي قامت به المؤسسة العسكرية عن طريق الإعلان الدستوري إنقلابا غير مقبول،حيث قامت مفوضية الإتحاد الأفريقي في 30 جوان 2013 بتجميد عضوية مصر وأنشطاتها وذلك تطبيقا لمواد والبرتوكول الإتحاد التي تنص على عدم شرعية الإنقلاب على الدستور ،غير أن الموقف الأفريقي فيما بعد تراجع لصال القبول بالنظام الإنقلابي و التعامل معه .

1-بدر حسن الشافعي مستقبل العلاقات بين مصر وجنوب أفريقيا تاريخ الدخول 2018/06/02ا
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014

3-ليبيا بعد سقوط نظام العقيد القذافي :

لقد كانت ليبيا عضوا نشطا في منظمة الوحدة الأفريقية و الإتحاد الأفريقي حيث إستضافت قمة سرت الأولى و الثانية، و كانت ضمن من أقترح تطوير الكيان الأفريقي ، بعد ذلك شهدت ليبيا تحولا سياسيا أدى إلى سقوط نظام معمر القذافي بتدخل غربي ودخلت البلاد في فوضى بسبب أن النظام السياسي تحكمه العصبيات [1]

لقد أدى إنفلات الأمن إلى موجة هجرة تبلغ 200 ألف و 250 ألف مهاجر أفريقي إلى الدول الأفريقية[2] ، كما تأثر الإتحاد الأفريقي من هذه الأزمة ، حيث كانت ليبيا تساهم بمبالغ مالية ضخمة تقارب 30% من ميزانية الإتحاد الأفريقي قبل سقوط القذافي ، وهو الوضع الذي أضعف القدرات التمويلية ،حيث إتجهت المنظمة للبحث عن مصادر تمويل بديلة لعملياتها التنموية و الأمنية على ساحات القارة [3]

وما يلاحظ أن التغيير في ليبيا أدخل الدولة في مراجعة عميقة لخيارتها كما أن العنف في البلاد و مسألة المهاجرين أصبحت من القضايا الحاضرة في ديبلوماسية الإتحاد الأفريقي .
فجنوب أفريقيا كدول محورية في الأتحاد الأفريقي فإنها رفضت التغيير الذي حصل في ليبيا عقد اجتماع في مجلس الأمن يتعلق برفع التجميد عن الأموال الليبية وذلك بحجة إنتظار موقف الإتحاد الأفريقي منم التغيير الذي حدث و يعود ذلك حسب المحلليين إلى الأموال الكبيرة المستثمرة بقطاع السياحة في جنوب اقريقيا و كذلك مساهمة ليبيا الكبير في ميزانية الإتحاد الأفريقي [4]

1-يوسف محمد الصواني ،ليبيا ديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي ، **المستقبل العربي** ، السنة ،34 العدد 395 يناير،2016 ص.ص 9-37.

2- مثيللو ديبو تيش ، فن لحرب تفكيك أوصال ليبيا ترجمة خالدة مختار الجزائر **مجلة نقد** مشرق مغرب صحراء الساحل المعطى الأستراتجي ، ص ص70.61.

3-محمد عاشور مهدي،الأتحاد الأفريقي.الطموحات و التحديات **قراءات إفريقية**
W.W.Wquiraat. africain.com/home/new

4-موقع الجزيزة نت" إفريقيا جنوب "تاريخ الدخول 2018/06/02، w.w.w.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011
الصحراء وليبيا رهانات وآفاق

و قد قام الإتحاد الأفريقي عن طرق مجلس السلم والأمن في 2014/09/23 ،بإنشاء ألية لمتابعة الوضع تسمى " لجنة رفيعة المستوى لرؤوساء" هدفها إعادة السلم وبناء ليبيا .
ولقد وسعت هذه اللجنة إلى دول قريبة من ليبيا كالجزائر وتونس ورافع الإتحاد الأفريقي إلى رفض التدخل الخارجي.
أما موقف جنوب أفريقيا من التغيير الذي حدث في ليبيا ، فبسبب العلاقات التي معه النظام السابق ،فلقد رفضت الإعتراف بالتغيير ، وأثناء إنعقاد مجلس الأمن الدولي التابع للأم المتحدة و المتعلق برفع التجميد على الأموال الليبية ، عارضت جنوب أفريقيا هذا الإقتراح بحجة إنتظار موقف الإتحاد الأفريقي من التغير في ليبيا ، ويرجع المحللون هذه المواقف إلى أموال الكبيرة التي ضخها في إقتصاد جنوب أفريقيا خاصة السياحة [1]

ثانيا أنغولا و نيجيريا أو القيد على دور جنوب أفريقيا

تمثل هاتين الدولتين ثقلا في الإتحاد الأفريقي لإمتلاكهما ثروة نفطية و هما عضوان في مجموعة الدول المصدرة للنفط إضافة إلى نيجريا بكثافتها السكانية تعتبر قوة إقليمية بالنسبة لغرب أفريقيا و تلعب دورا ديبلوماسيا نشطا لحل مشكل دارفور ، وتحاول أن تنافس دولة جنوب أفريقيا ،أما أنغولا فوجودها في جنوب القارة الأفريقية و هو نفس الأقليم الذي تقوده جنوب أفريقيا حيث بدأت تبحث عن شراكات جديدة مع الصين والبرازيل و حتى الولايات المتحدة الأمريكية ، يبقى أن نشير أن هذه الدول تفتقد إلى قوة إقتصادية التي تمتلكها دولة جنوب أفريقيا .

4-موقع الجزيزة نت" إفريقيا « تاريخ الدخول 2018/06/02، w.w.w.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011
جنوب الصحراء وليبيا رهانات وآفاق

المطلب الثاني : فضاء دول البريكس ودوره في تفعيل الإتحاد الأفريقي

لقد إرتبطت دول أفريقيا مع دول الإتحاد الاوروبي بعلاقات تاريخية و لكن ما يميز هذه العلاقات هو إستنادها إلى خاصتين:

– النظرة الأستعمارية و المسؤولية التاريخية و الأخلاقية لهذه الدول في تخلف القارة و تفشي الصراعات و النزاعات .

– ارتباط المساعدات المقدمة للإتحاد الإفريقي ومن الاتحاد الأوروبي بفكرة المشروطية السياسية .

نتيجة الماضي التاريخي لجنوب أفريقيا كحركة تحرر قبل 1990 و تمثيلها الدبلوماسي القوي سواء في الأمم المتحدة أو الدول الكبرى روسيا والصين ،وبناء على قيام روسيا بإنشاء نادي دبيلوماسي سنة 2006 يضم روسيا الهند الصين البرازيل في الأمم المتحدة قامت جنوب أفريقيا بتقديم طلب الإنضمام إلى فضاء البريكس وذلك عن طريق رسالة سلمها وزير خارجية جنوب أفريقيا إلى رؤرساء الدول ،وتم عقد قمة في البرازيل في أفريل 2010 و تنطلق جنوب أفريقيا في تبرير الأنضمام إلى البريكس من :

1–حاجة أفريقيا لتمثيل سياسي و موقع جنوب أفريقيا و عضويتها في مجموعة 20 .

1- الحاجة للإستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات .

إن إنضمام جنوب أفريقيا إلى فضاء البريكس يعتبر إنجاز دبيلوماسيا لحكومة جاكوب زوما، حيث سيسمح هذا الأنضمام إلى جنوب أفريقيا بلعب دور فاعل وقوة صاعدة في العلاقات الدولية .

البريكس أجندة أفريقية أو جنوب أفريقيا:

لقد طرح المحللون هذا السؤال الذين يرون بأن جنوب أفريقيا تحاول أن تطبق السياسة الواقعية لتوسيع و تنويع مواردها حيث تستثمر الصين في جنوب أفريقيا كما تقوم الهند بنفس العمل و التي لها علاقات تاريخية مع جنوب أفريقية[1] .

1–falashatede –soule –kohmdon,south africaie in the brics–afirica 79elationship ,afrique comtemportive N248 2017 PAGE 31.47

لكن بالمقابل نجد أن مجموعة من الدول الأفريقية قد أستفادت من هذا الإنضمام حيث أصبحت دول مثل أنغولا و نيجيريا تنافس دولة جنوب أفريقيا في هذه الأستثمارات و ما يميز العلاقات الأفريقية مع دول البريكس وجود مفهوم جديد قائم على علاقة الرابح –رابح بدل المشروطية و قد إستضافت جنوب أفريقيا قمة دول البريكس حيث شارك الأتحاد الأفريقي بإعتباره ممثلا للقارة

أجندة أفريقيا 2063

وهي إستيراتجية كلفت بإعدادها إدارة الإستراتجية بمفوضية الإتحاد الأفريقي بناء على توصية قرار القمة الأفريقية 2013 و تغطي لمدة خمسين مقسمة لـ 10 سنوات و ترتكز على محاور ثلاث وتندمج هذه الأجندة مع أجندة الأمم المتحدة 2030 لتشكل خارطة عمل والإتحاد الافريقي وصورة من صور تفصيل هذا التنظيم للعمل على ترقية إستقرار القارة ،بالتركيز على مفاهيم جديدة منها الديبلوماسية الوقائية ، حفظ السلم ، بناء السلم و جعل القارة الأفريقية تفاوض كوحدة في السياسة الدولية[1]

1- Guide de l’africaine,op,cit , p18-20

خلاصة واستنتاجات

خلاصة و إستنتاجات

- أن العوامل الحاكمة لدور جنوب أفريقيا ترتبط بالموارد من جهة و التطور السياسي لهذا الكيان من جهة أخرى ،فالموارد المتوفرة للدولة عظمت من طموحاتها سواء لتأمين مصالحها و كذا قيادة التنظيم الأفريقي .
- إن التنظيم الأفريقي جاء نتيجة تطور تاريخي مرتبط بالغرب (تطور المنظمات و الدولة الحديثة) تطورت عبره الدولة الحديثة الأفريقية و طموح يحل مشكلات القارة.
- إن أهم مشكلة تعاني منها القارة الأفريقية ،وهي الصراعات ،ومقياس فعالية الدول بدورها في حلحلة تلك الصراعات
- إن الصراعات في القارة الأفريقية سببها الثروات التي تزخر بها القارة وهشاشة الوضع الداخلي .
- المدركات السياسية لدولة جنوب أفريقيا لمسألة الصراع في أفريقيا تشكلت عبر الخصائص الجغرافية والتطور السياسي والإقتصادي والعلاقة بينهما.
- بالرغم من الأليات الأفريقية لتحقيق السلم و الأمن في القارة إلا أن الحاجة لتنظيمات الدولية ظلت مستمرة ، وهو ما يجعل التنظيم تابع لمقترحات خارجة عن الإقليم .
- يعد مجلس السلم و الأمن الأفريقي من أفضل أجهزة منظمة الإتحاد الأفريقي قياما بدوره تعد دولة جنوب أفريقيا عنصر أصيلا فيه .
- التطور الإقتصادي والسياسي لجنوب أفريقيا أهلها لعلب دور فاعل في الأتحاد الأفريقي من خلال العديد من المشاريع الإقتصادية و السياسية التي ساهمت في تخفيف و إدارة و حل العديد من الصراعات في القارة الأفريقية
- الإتحاد الأفريقي وضع آلية لتسوية النزاعات لكن لم يتم تسوية هذه النزاعات نهائيا بسبب وجود عوامل متعددة كنقص الموارد والخبرة وضعف الإرادة السياسية.
- أن عمل الإتحاد الأفريقي يشهد تطورا بإعتماده على مفاهيم جديدة لقراءة الصراعات بالتالي أليات تسويتها كالدبلوماسة الوقائية وحفظ السلم و بناء السلم .

- رغم العوائق إلا أن دولة جنوب أفريقيا بوجودها في مجوعة 20 و إنتمائها إلى دول البريكس فتحت أفاقا جديدة للدبلوماسية ، إضافة إلى دبلوماسية الإتحاد الأفريقي.

يبدو أن تفعيل دور الإتحاد الأفريقي يتجاوز جهد دولة واحدة لينسحب إلى مجموعة دول يشترط فيها الإدارة السياسية والإستقرار الداخلي ،والذي ينشأ عبر عملية سياسية داخلية ديمقراطية ، تشمل في الأخير كل جسم الإتحاد الأفريقي

قائمة الخرائط

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الخريطة السياسية لجنوب أفريقيا	16
02	الخريطة السياسية لجهورية بورندي	59
03	خريطة تتضمن التقسيم الإداري للمنطقة دارفور بجمهورية السودان	62

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ-المراجع باللغة العربية :

أولا :الكتب

1. إبراهيم أحمد نصر الدين **دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية** (القاهرة ط1 مكتبة مدبولي 2011).
2. بومدين طاشمة و عبد النور ناجي ، **أصول منهجية البحث في علم السياسة** (الجزائر،جسور للنشر و التوزيع،ط1 ،2014)
3. جميس دورتي و روبرت بالستغراف **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ترجمة وليد عبد الحي (الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ط 2 ،2000)
4. -حلمي شعراوي **أفريقيا من القرن إلى القرن** (القاهرة ط1مكتبة جريزة الورد 2010).
5. سرور طالبي المل ،**القانون الدولي العام**،مركز جيل البحث العلمي،ط 2015
6. -عادل عبد الرزاق **أفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الأفريقي** (القاهرة ،ط1، الهيئة العامة للكتاب 2007)
7. كاظم هاشم نعمة ، **أفريقيا في السياسية الدولية** ، ليبيا دار الكتب الوطنية طرابلس ،2005
8. مجدي جلال صالح **دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في تسوية الصراعات في افريقيا** (القاهرة ط1 المكتب العربي للمعارف 2015)
9. محمد رياض وكوثر عبد الرسول ،**أفريقيا دراسة لمقومات القارة**،(مصر : مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة ،2012)

ثانيا :المجلات

9 .أحمد إبراهيم الأتحاد الأفريقي و أبعاد ،الفشل في أزمة دارفور ،**أفاق أفريقية** المجلد 7 العدد 24 ربيع 2007 .

10.خلود محمد خميس، السياسة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا تجاه دول الخليج العربي العدد 48 سنة **مجلة دراسات دولية** الصادرة جامعة بغداد ص137-156

11.سامي السيد أحمد الأبعاد الداخلية للصراع في دارفور أفاق أفريقية المجلد 7 العدد 24 ربيع 2007 .

12.عبد الاله بلقزيز الربيع العربي جرد حساب أولية المستقبل العربي ، العدد 447 مايو 2016 مركز دراسات الوحدة العربية .

13.مجدي حفني،مقارنة الإتحاد الأفريقي بالإتحاد الأوروبي من الناحية الهيكلية **في:الإتحاد الأفريقي و مستقبل القارة** (مصر:مركز البحوث الأفريقيةط1،2001)

14.فرج عبد الفتاح فرج ،**إمكانات التعجيل بتنفيذ الجماعة الإقتصادية الأفريقية في ظل الأتحاد الأفريقي ، في:الإتحاد الأفريقي و مستقبل القارة** (مصر:مركز البحوث الأفريقية ط1،2001)

15.رشا السيد عشري،**الصراع في بورندي**:الجذور و التداعيات،(مصر :المعهد المصري للدراسات،2016)ص ص1-24

14.زفائيل غرانقو من الجيش الأستعماري إلى الجيش الستعماري الجديد لما يتمسك الجيش الفرنسي بإفريقيا **(مجلة الدراسات والنقد) الإجتماعي المعطي الجيوستراتجي الجديد** خريف/شتاء 2013

15.محمود ابو العنيين محرر الأتحاد الأفريقي ومستقبله القارة الأفريقية القاهرة ط1 مركز البحوث الأفريقية 2001 .

16.عبد اللطيف المجتمع و التحول السياسي في جنوب أفريقيا ، **مجلة دراسات دولية** ،عدد31-2006،32،جامعة بغداد ص 65-82

17. يوسف محمد الصواني ليبيا بعد القذافي في الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية يناير 2012 السنة 34 العدد447.

ثالثا :الرسائل

18. بقاص خالد ،العلاقات التركية الأفريقية الجديدة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2018/2017 ، غير منشورة

19.ـــــــــــــــ ،الصراع الدولي على النفط في أفريقيا بعد الحرب الباردة السودان نموذجا ،رسالة ماجستر جامعة الجزائر 2011غير منشورة .¨

رابعا :الوثائق الإلكترونية

20. إفريقيا جنوب الصحراء وليبيا رهانات وآفاق

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011

21.بدر حسن الشافعي مستقبل العلاقات بين مصر وجنوب أفريقيا 2014/05/11

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014

22.تقارير حول مهام البعثة المشتركة لحفظ السلم بدار فور

w.w.w.un.org/ar/peace keeping/mission/unamid/report.sgtmi

23. -محمد عاشور مهدي،الأتحاد الأفريقي.الطموحات و التحديات **قراءات إفريقية**

africain.com/home/new . W.W.Wquiraat

ب-المراجع باللغة الأجنبية :

23. Gorge.lory.L'afrique du sud édition paris édition Kartala2010.

24.sen jucdo un cent foncher ,sur L'afrique du sud post apartheid et le devenir de la «nation arc en ceil » **politique africaine** №1032006/3

25 sylavin, gugot frideric girant , la nature ,les territoires et la politique **science social** ,2005.4 P695 en afrique du sud **annals ,histoire ,**

26.gaullaum Merveilleux ,Afrique du sud :un force émergent revue géopolitique,

27.falashatede –soule –kohmdon,south africaie in the brics-afirica relation shipe ,**afrique comtemporative** N248 2017 PAGE 31.47

28. philippe grevais ,lambory ,afrique du sud, les temps du changement ,HERODOTE 2003/4 N111,PP81.98

29.l'union africaine, **guide du l'union africaine** 2018 edition un le ministre des affaires entranger de newzilande2014verion électronique

الفهرس

الموضوع الصفحة

المقدمة.....01
الإطار المنهجي والمفهومي و النظري 04
الفصل الأول : الإطار التاريخي و السياسي و الإقتصادي للدراسة.....14
المبحث الأول الخصائص الجيوسياسية و التاريخية و الإقتصادية للدولة..... 15
المطلب الأول الخصائص الجيوسياسية و التاريخية للدولة جنوب أفريقيا.....15
المطلب الثاني : الخصائص الإقتصادية.....22
المبحث الثاني :واقع التنظيم الأفريقي..... 25
المطلب الأول منظمة الوحدة الأفريقية.....25
المطلب الثاني الإتحاد الأفريقي 31
الفصل الثاني جمهورية جنوب أفريقيا بين واقع الأزمات الأفريقية و مبادرات التسوية.....43
المبحث الأول رؤية جمهورية جنوب أفريقيا لأبرز المشكلات الأفريقية ومكانته في لإتحاد...44
المطلب الأول رؤية السياسة الخارجية لدولة جنوب أفريقيا..... 44
المطلب الثاني : مكانة جمهورية جنوب أفريقيا في أجهزة ومؤسسات الإتحاد الأفريقي 51
المبحث الثاني :مجلس السلم و الأمن الأفريقي و دوره في أهم لأزمات الأفريقية.....54
المطلب الأول: مجلس السلم و الأمن الأفريقي 54
المطلب الثاني: دور جنوب أفريقيا في أزمة بوروندي.....59
المطلب الثالث: جنوب أفريقيا و أزمة دار فور 62
الفصل الثالث : معوقات و تحديات دور جنوب أفريقيا..... ..69
المبحث الأول: التغييرات في جمهورية أفريقيا.....70
المطلب الأول: التحولات السياسية و الأجتماعية.....70
المطلب الثاني: التطورات الاقتصادية 73

المبحث الثاني: تحديات الفضاء الإفريقي و الدولي.....74
المطلب الأول: التغيرات في الإتحاد الأفريقي.....74
المطلب الثاني فضاء دول البريكس ودوره في تفعيل الإتحاد الإفريقي..... 79
خلاصة و إستنتاجات.....82
قائمة الخرائط 85
قائمة المراجع.....87
الفهرس.....91

ملخص الدراسة :

تعتبر القارة الأفريقية من أغنى القارات في العالم بإحتوائها على خامات كبيرة من المعادن والموارد الطاقوية والفلاحية ، ولكن هذه القارة تعيش صراعات كبيرة جعلتها من أضعف القارات مما جعل قادتها ينشؤون منظمة قارية قصد ترقية القارة ، كما تضم القارة دول لها أهمية كبيرة في القارة منها جمهورية جنوب أفريقيا، فالمشكلة الرئيسية للدراسة:ماهي أبرز أدوار جمهورية جنوب أفريقيا في تفعيل الأتحاد الأفريقي ؟،أما التساؤلات الفرعية هي :

- كيف تؤثر جغرافية الدولة ومواردها على تفعيل دورها الإقليمي؟
- كيف تؤثر طبيعة النظام السياسي على دور دولة ما ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات طرحت الدراسة عدة فرضيات :

- جغرافية الدولة ومواردها الإقتصادية تؤهلانها للعب أدوار تكاملية فاعلة .
- كلما كان النظام السياسي مستقرا إزدادت فاعلية دوره في محيطه .
- كلما كان التنظيم الإقليمي يضم دولا محورية إزدادت قدرته على مواجهة المشكلات .

و توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في :

- أن العوامل الحاكمة لدور جنوب أفريقيا ترتبط بالموارد من جهة والتطور السياسي لهذا
- الكيان من جهة اخرى و التنظيم الأفريقي جاء نتيجة تطور تاريخي مرتبط بالغرب.
- إن أهم مشكلة تعاني منها القارة الأفريقية هي الصراعات وتسويتها يعتبر مقياس فعالية
- إن الإتحاد الأفريقي وضع أليات لتسوية النزاعات إلا أنه لم يتم تسويتها نهائيا بسبب نقص الموارد والخبرة و ضعف الأزمات السياسية.
- إن تفعيل دور الإتحاد الأفريقي يتجاوز جهد دولة واحدة لينسحب إلى مجموعة دول يشترط فيها الإدارة السياسية والإستقرار الداخلي ، والذي ينشأ عبر عملية سياسية داخلية ديمقراطية ، تشمل في الأخير كل جسم الإتحاد الإفريقي .

le réussîmes de l’étude

Le continent africain, l'un des continents les plus riches du monde, en ressources minérales et de l'énergétiques et de l'agriculture.sa proximité avec les grands forces de, mais ce continent vivent de grands conflits les ont fait l'un des continents les plus faibles, ce qui oblige les dirigeants africain a crée une organisation continentale afin de mettre à niveau le continent.

il inclut des pays d'une grande importance dans le continent, y compris la République du Sud africain. le principal problème de recherche : **Quels sont les rôles les plus importants de la République d'Afrique du Sud, l'activation de l'Union africaine?**

Les sous-questions sont:

- Comment la géographie et les ressources de l'Etat affectent-elles l'activation de son rôle régional?
- Comment la nature du système politique affecte-t-elle le rôle d'un Etat?

Pour répondre à ces questions, l'étude a présenté plusieurs hypothèses:

- La géographie et les ressources économiques de l'Etat les qualifient pour jouer des rôles complémentaires efficaces.
- Plus le système politique est stable, plus son rôle dans son environnement est efficace.
- Plus l'organisation régionale comprend des États pivots, plus grande est sa capacité à gérer les problèmes.

Les résultats de l'étude étaient:

- Les facteurs régissant le rôle de l'Afrique du Sud liées aux ressources d'une part et le développement politique de cette entité d'autre part, et l'organisation africaine est le résultat du développement historique est lié à l'Occident.

Le problème le plus important du continent africain est le conflit et sa résolution est une mesure d'efficacité.

- L'Union africaine a mis en place des mécanismes de règlement des différends, mais ceux-ci n'ont pas été finalisés en raison du manque de ressources et d'expérience et de la faiblesse de volonté politique.
- L'activation du rôle de l'Union africaine au-delà d'un effort d’état, et de se retirer à un groupe d'Etats qui exige que la direction politique et la stabilité interne, créée par un processus politique de la démocratie interne, y compris dans ce dernier tout le corps de l'Union africaine